

Distr.: General
26 August 2021
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة 

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة التاسعة والثلاثون
1-12 تشرين الثاني/نوفمبر 2021

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة 5 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16*

طاجيكستان

* لم تُحرر هذه الوثيقة رسمياً قبل إصدارها.



أولاً - مقدمة⁽¹⁾

- 1- يتضمن هذا التقرير معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة⁽²⁾، وكذلك معلومات إضافية عن حالة حقوق الإنسان.
- 2- وعملاً على تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل الثاني تنفيذاً فعالاً، اعتمدت خطة العمل الوطنية⁽³⁾ للفترة 2017-2020 بمشاورات واسعة مع مؤسسات المجتمع المدني ومع المنظمات الدولية⁽⁴⁾.

ثانياً - معلومات عن حالة تنفيذ التوصيات

الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان⁽⁵⁾

- 3- في 22 آذار/مارس 2018 وقع الرئيس اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 4- وفي 27 شباط/فبراير 2020، وبموجب مرسوم حكومي، اعتمدت خطة العمل الوطنية (خارطة الطريق) للتخصيص والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها بحلول عام 2024⁽⁶⁾. وتشمل الخطة تحسين التشريعات؛ وتطوير الشروط الملائمة لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع مجالات المجتمع؛ وخلق بيئة اجتماعية مواتية لذوي الاحتياجات الخاصة، بما يشمل ذوي الإعاقة، وتمكينهم من الوصول؛ وزيادة المعرفة القانونية لذوي الإعاقة وأسرهم، وتعزيز الحملات الإعلامية حول قضايا الإعاقة؛ وتهيئة نمط حياة صحي.
- 5- ويجري العمل على وضع خارطة الطريق وتنفيذها بالتعاون الوثيق مع منظمات المجتمع المدني.

الآليات الوطنية للإبلاغ والمتابعة⁽⁷⁾

- 6- في 1 نيسان/أبريل 2017، صدر مرسوم حكومي جديد بشأن اللجنة الحكومية المعنية بتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في طاجيكستان، وبموجبه، تم تفصيل وتوسيع أهداف اللجنة ومهامها.
- 7- وفي كانون الثاني/يناير 2017، تمت الموافقة، بقرار حكومي، على لائحة جديدة بشأن لجان حقوق الطفل. وبموجب اللائحة، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل، وهي هيئة دائمة مشتركة بين الإدارات تنسق أنشطة هيئات الدولة بشأن تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الطفل، وتنفذ سياسة الدولة لضمان حقوق الطفل ومصالحه، وتنظم المسائل المتعلقة بتعليم الأطفال وتربيتهم.
- 8- وتقوم بدور أمانة اللجنة (أمينها التنفيذي) هيئة ضمانات حقوق الإنسان التابعة للمكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية (يشار إليها فيما يلي باسم هيئة ضمانات حقوق الإنسان)، التي تشمل مهامها فيما تشمله إعداد التقارير المقدمة لهيكل الأمم المتحدة، ووضع خطط العمل لتنفيذ توصياتها، وكذلك رصد عملية تنفيذ هذه التوصيات.
- 9- وفي عام 2016، عيّنت جميع الوزارات والإدارات أشخاصاً (جهات اتصال) مسؤولين عن حقوق الإنسان يتفاعلون مع أمانة اللجنة الوطنية ويقومون بجمع وتجهيز المعلومات في مجال حقوق الإنسان لأغراض إعداد التقارير المقدمة لهيكل الأمم المتحدة وعملية تنفيذ توصياتها.

التعاون مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان⁽⁸⁾

- 10- لا يوجد لدى طاجيكستان أي تأخير في تقديم التقارير إلى هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة. وكانت طاجيكستان قد قدمت في عام 2007 تقريرين أوليين إلى لجنة حقوق الطفل (CRC/C/OPAC/TJK/1) و (CRC/C/OPSC/TJK/1). وهي تعمل حالياً على تنفيذ الخطط المعتمدة في نيسان/أبريل 2018 لتنفيذ توصيات لجنة حقوق الطفل⁽⁹⁾.
- 11- وتولي طاجيكستان أهمية كبيرة للتعاون مع هيكل الأمم المتحدة، بما فيها الإجراءات الخاصة، وهي تتفاعل مع جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وتوجه الدعوات لهم عند تلقي طلب لزيارة البلد.
- 12- وفي الوقت الحالي، أُدرجت توصيات الإجراءات الخاصة التي صدرت عقب زيارة طاجيكستان في خطة عمل الفترة 2021-2023 لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان حتى عام 2030.

مفوض حقوق الإنسان في جمهورية طاجيكستان (يشار إليه فيما يلي باسم مفوض حقوق الإنسان)⁽¹⁰⁾

- 13- امتثالاً لمبادئ باريس⁽¹¹⁾، أُدخلت تعديلات على التشريع المتعلق بمفوض حقوق الإنسان⁽¹²⁾. وبموجب ذلك، كُلف المفوض بوظيفة تيسير التصديق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان؛ ومُنح الحق في زيارة جميع أماكن الاحتجاز وتفتيشها بحرية؛ وأنشئ منصب نائب مفوض حقوق الإنسان الذي يعمل مفوضاً لحقوق الطفل ويتمتع بنفس ضمانات الحصانة؛ وافتُتح قسم منفصل يُعنى بحقوق الطفل.
- 14- وقد وُضعت حالياً تعديلات على القانون المتعلق بمفوض حقوق الإنسان في جمهورية طاجيكستان، وهي تهدف إلى مواصلة تعزيز أنشطته⁽¹³⁾.

خطط العمل الوطنية لحماية حقوق الإنسان⁽¹⁴⁾

- 15- في كانون الأول/ديسمبر 2017، أنشئ فريق عامل لوضع مشروع الاستراتيجية الوطنية لجمهورية طاجيكستان في مجال حماية حقوق الإنسان حتى عام 2030.
- 16- وقد تكفل الفريق العامل بشفافية عملية وضع الاستراتيجية الوطنية بمشاركة ممثلين عن الوزارات والإدارات ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وترجمت مشاريع الوثائق إلى الروسية والإنكليزية، ونشرت في منصة الوثائق على غوغل، حيث يمكن لجميع الأطراف المهتمة، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، تقديم المقترحات والإضافات. وخلال هذه الفترة، عُقد أكثر من 10 اجتماعات عمل لمدة يومين بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني بشأن تطوير ومناقشة أقسام فردية من مشروع الاستراتيجية، ونُظّم أكثر من 10 مشاورات وطنية لمناقشة مشاريع الوثائق.
- 17- وقد طُور مشروع الاستراتيجية الوطنية حتى عام 2030 وخطة العمل للفترة 2021-2023، واثق عليه مع جميع الوزارات والإدارات، وهو حالياً ينتظر الموافقة من حكومة طاجيكستان.
- 18- كما تعتمد طاجيكستان خطط عمل وطنية لتنفيذ توصيات هيكل الأمم المتحدة، وهي خطط تخضع لمشاورات وطنية واسعة النطاق، سواء في سياق وضعها أو تنفيذها.

19- ومنذ عام 2016، اعتمدت الحكومة 10 خطط عمل وطنية لتنفيذ توصيات هيئات المعاهدات التابعة للأمم المتحدة، وهي تشمل الخطط التالية:

- خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بموجب الاستعراض الدوري الشامل (الجولة الثانية) 2017-2020، والمؤرخة 7 حزيران/يونيه 2017؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات الخاصة بالتقرير المرهلي الجامع للتقريين الثالث والخامس حول تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل للفترة 2018-2022، والمؤرخة 19 نيسان/أبريل 2018؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقرير الأولي عن حالة تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، للفترة 2018-2022، والمؤرخة 19 نيسان/أبريل 2018؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ التوصيات المتعلقة بالتقرير الأولي عن حالة تنفيذ البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، للفترة 2018-2022، والمؤرخة 19 نيسان/أبريل 2018؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب، للفترة 2019-2022، والمؤرخة 24 كانون الثاني/يناير 2019؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز ضد المرأة، للفترة 2019-2022، والمؤرخة 08 أيار/مايو 2019؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، للفترة 2020-2025، والمؤرخة 7 نيسان/أبريل 2020.
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ توصيات لجنة الأمم المتحدة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم للفترة 2020-2024، والمؤرخة 17 كانون الأول/ديسمبر 2019؛
- خطة العمل الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 و2242، للفترة 2020-2022. (أقرها النائب الأول لرئيس الوزراء، رئيس اللجنة الحكومية المعنية بتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان في طاجيكستان، دُولتي سعيد، الصادرة في عام 2019)؛
- خطة العمل الوطنية لتحضير طاجيكستان للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها بحلول عام 2024 (اعتمدت بالمرسوم الحكومي رقم 116 المؤرخ 27 شباط/فبراير 2020).

20- وتتص هذه الخطط على مجموعة من الإجراءات الموجهة لتنفيذ توصيات آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مع تحديد مواعيد التنفيذ والجهات الحكومية المسؤولة عنه.

21- وإلى جانب ذلك، اعتمدت الحكومة عدة وثائق استراتيجية مختلفة في مجال حقوق الإنسان والتنمية، منها ما يلي:

- الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم حتى عام 2030⁽¹⁵⁾؛
- البرنامج الحكومي للوقاية من العنف العائلي، للفترة 2014-2023⁽¹⁶⁾؛
- إستراتيجية التنمية الوطنية، للفترة حتى عام 2030⁽¹⁷⁾؛

- برنامج الإصلاح القضائي والقانوني، للفترة 2019-2021⁽¹⁸⁾؛
- مفهوم تقديم المساعدة القانونية المجانية⁽¹⁹⁾؛
- برنامج إصلاح نظام العدالة للأطفال للفترة 2017-2021 (تمت الموافقة عليه بالمرسوم الحكومي رقم 322 المؤرخ 29 حزيران/يونيه 2017؛
- البرنامج الوطني للوقاية من جنوح الأحداث، للفترة 2020-2024⁽²⁰⁾؛

التتقيف في مجال حقوق الإنسان⁽²¹⁾

- 22- يُعتبر التتقيف في مجال حقوق الإنسان أحد المجالات ذات الأولوية في استراتيجية عمل مفوض حقوق الإنسان للفترة 2016-2020.
- 23- وكجزء من تنفيذ برنامج التتقيف في مجال حقوق الإنسان للفترة 2013-2020⁽²²⁾، أدار مفوض حقوق الإنسان مدرسة لحقوق الإنسان وطرائق وأساليب تدريس حقوق الإنسان لـ 18 معلماً من مؤسسات تعليمية ومراكز للتدريب تابعة للوزارات والإدارات (ثلاث دورات تدريبية مدة كل منها خمسة أيام).
- 24- ونُظمت خلال الفترة 2018-2021، دورات تدريبية مستمرة لمسؤولي حقوق الإنسان في الوزارات والإدارات حول قضايا محددة تتعلق بحقوق الإنسان، وآليات تقديم التقارير إلى هيكل الأمم المتحدة، ورصد تنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الهيكل.
- 25- وأدرجت مواضيع حقوق الإنسان في مناهج الدورات التدريبية لدى وزارة التربية والعلوم للفترة 2021-2023⁽²³⁾، ولا سيما لموظفي الإدارة ومعلمي التاريخ والقانون ومعلمي المدارس الابتدائية والمدارس الداخلية ودور الأيتام.
- 26- وخلال الفترة 2017-2020 والربع الأول من عام 2021، أجرى المعهد الجمهوري للتدريب وإعادة تدريب العاملين التربويين، وكذلك فروع المعهد، 169 دورة تدريبية متقدمة شارك فيها 4 541 معلماً من معلّمي التاريخ والقانون.
- 27- وأدرج موضوع حقوق الإنسان في نظام التعليم العام وكذلك في مؤسسات التعليم العالي.
- 28- وتعتمد معاهد التدريب التابعة للوزارات والإدارات مناهج دراسية سنوية تشمل مواضيع تتعلق بحقوق الإنسان، كما تشمل التزامات طاجيكستان بموجب صكوك حقوق الإنسان المصدق عليها.

التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني⁽²⁴⁾

- 29- تتفاعل هيئات الدولة في تنفيذ الأنشطة مع مؤسسات المجتمع المدني. ويشترك ممثلو هذه المؤسسات، عند إنشاء أفرقة عاملة لصياغة القوانين واللوائح الاستراتيجية، في اجتماعات العمل، وتُعدّ المشاورات الوطنية، ويُطلب تقديم مقترحات مكتوبة للوثائق التي يجري وضعها. وتعتبر مؤسسات المجتمع المدني شريكاً هاماً في أنشطة التتقيف والتوعية، وكذلك في تقديم الخدمات، بما في ذلك تشغيل أماكن الإيواء والملاجئ، وكذلك مراكز تقديم المساعدة القانونية والنفسية للغئات السكانية الضعيفة. وقد أنشأت هيئات الدولة مذكرات عمل مناسبة مع المنظمات العامة والمنظمات الدولية بشأن تنفيذ الأنشطة. فعلى سبيل المثال، وقعت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في طاجيكستان اتفاقات أو مذكرات من هذا القبيل مع أكثر من 20 منظمة من منظمات المجتمع المدني.

30- ويشترك ممثلو مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية كأعضاء في اللجنة المشتركة بين الإدارات بصفة استشارية. ويشترك ممثلو المجتمع المدني في الفريق العامل المشترك بين الإدارات والمعني بخطة العمل الوطنية للتخصير للتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذها بحلول عام 2024⁽²⁵⁾، وفي لجنة صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية لتطوير الرعاية الصحية في طاجيكستان للفترة حتى عام 2030.

31- وفي عام 2020، أنشئ فريق عامل تابع لوزارة العدل لوضع تشريع منفصل بشأن المجالس العامة وهيئات الرقابة العامة. وقد خضع مشروع القانون لمشاورة وطنية مكثمة وهو الآن في مرحلة التنسيق مع الوزارات والإدارات.

32- وفي سياق وضع مشاريع التقارير الوطنية المقدمة إلى هيكل الأمم المتحدة وتطوير خطط العمل الوطنية وكذلك الوثائق الاستراتيجية الأخرى، تُجري هيئة ضمانات حقوق الإنسان التابعة للمكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية (أمانة اللجنة الحكومية المعنية بتنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان)، مشاورة واسعة مع المسؤولين في الوزارات والإدارات، ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. وتغطي هذه المشاورة جميع مراحل إعداد الوثائق.

33- من ذلك مثلاً أنه، استناداً إلى مذكرة موقعة في عام 2013 بين وزارة العدل في طاجيكستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في إطار برنامج سيادة القانون والوصول إلى العدالة، تنظم منصة حوارية مشتركة تستمر سنوياً على مستوى الجمهورية وعلى مستوى الأقاليم. ومنذ عام 2015، يُعقد المنتدى الوطني لسيادة القانون سنوياً بمشاركة واسعة من ممثلي البرلمان والسلطة القضائية ووكالات إنفاذ القانون والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في البلد ككل. وتتمثل أهداف المنتدى في تحديد المشاكل والصعوبات التي تعيق تعزيز سيادة القانون وفي البحث المشترك عن حلول من خلال تبادل الخبرات والمناقشة المفتوحة، وكذلك في وضع توصيات/مقترحات محددة من أجل تحسين سيادة القانون ومواصلة ضمان المساواة بين المواطنين أمام القانون.

34- ومنذ عام 2017، أنشئ، في إطار إصلاح الشرطة، 84 مجلساً عاماً في 50 مدينة ومنطقة، يتولى تنسيقها المنسق الوطني لإصلاح الشرطة التابع لوزارة الداخلية.

عدم التمييز⁽²⁶⁾

35- في 16 نيسان/أبريل 2018، أنشئ فريق عامل مشترك بين الإدارات لوضع تشريع بشأن عدم التمييز. ومنذ ذلك الحين، وُضع مشروع قانون للمساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز وافقت عليه الوزارات والإدارات، وعُقدت سلسلة من المشاورة الوطنية مع مؤسسات المجتمع المدني. وقد بلغ الآن مشروع القانون مرحلة النظر فيه من جانب الحكومة قبل إرساله إلى البرلمان.

36- ويشدد قانون الصحة الجديد لعام 2017 على حظر التمييز على أساس وجود فيروس نقص المناعة البشرية، وينص القانون على توفير الحماية من السل، وإتاحة مضادات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتقديم المساعدة الطبية الاجتماعية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية.

37- وينص القانون الجنائي على المسؤولية عن التسبب بالإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وهو يشدد العقوبة الإدارية على التهرب من إلزامية الفحص الطبي والعلاج الوقائي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المعدية الأخرى⁽²⁷⁾.

38- وتمت بمرسوم حكومي الموافقة على البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في طاجيكستان للفترة 2017-2020⁽²⁸⁾، وعلى خطة لتنفيذ هذا البرنامج وخطة لرصده وتقييمه⁽²⁹⁾. واعتمد برنامج جديد للفترة 2021-2025 وخطة عمل خاصة به في 27 شباط/فبراير 2021. ويخطط لإجراء دراسة لمؤشر التمييز في طاجيكستان ولخفض مستوى الوصم والتمييز عبر وسائل الإعلام ولتنظيم دورات تدريبية حول هذه المواضيع.

مناهضة التعذيب⁽³⁰⁾

39- في 2 كانون الثاني/يناير 2020، أُدخلت تعديلات على الحاشية 1 الملحق بالمادة 143 (التعذيب) من القانون الجنائي لطاجيكستان، وبذلك أصبح تعريف التعذيب متوائماً مع التعريف الوارد في المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب، وشُدّدت العقوبات ذات الصلة⁽³¹⁾.

40- وفي 7 أيلول/سبتمبر 2019، أقرّ النائب العام التعليمات الخاصة بطرائق وأساليب ممارسة إشراف النيابة العامة على احترام سيادة القانون للوقاية من التعذيب والكشف عنه والتحقق فيه، وهي مجموعة توصيات موجهة لموظفي وزارة الداخلية بهدف تنفيذ أنشطة منع التعذيب ومناهضته بشكل فعال. وقد أدرجت في برنامج تدريبي ضمانات حقوق الإنسان في نظام العدالة الجنائية، والتحرر من التعذيب، وحقوق المحتجزين، ومعايير بروتوكول اسطنبول، وهو برنامج موجه لموظفي القضاء، ووكالات إنفاذ القانون، وهيئات الادعاء العام، والمهنة القانونية. وعلى سبيل المثال، نظّم مركز التدريب التابع للمحكمة العليا 39 ندوة شارك فيها 648 قاضياً و58 قاضياً متدرباً و78 موظفاً من موظفي المحاكم، وذلك خلال الفترة 2016-2020.

41- وخلال الفترة 2016-2020، تلقت النيابة العامة 103 ادعاءات بارتكاب التعذيب (10 ادعاءات في عام 2016، و21 ادعاءً في عام 2017، و21 ادعاءً في عام 2017، و48 ادعاءً في عام 2018، و14 ادعاءً في عام 2019، و10 ادعاءات في عام 2020)، وأحيل 9 منها إلى الإجراءات الجنائية.

42- وأعدت وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية، بالاشتراك مع مركز حقوق الإنسان، وهو منظمة عامة، كتاباً مدرسياً لقسم علم الجريمة والطب الشرعي بكلية الحقوق في الجامعة الطاجيكية الوطنية من أجل تنفيذ لمعايير بروتوكول اسطنبول. واعتمدت مجموعة من الإجراءات القانونية المعيارية لخدمات الطب النفسي، والإجراءات المنهجية (القياسية) لتنظيم وإنتاج فحوصات الطب النفسي الشرعي، وإجراءات تقديم الرعاية النفسية للأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية، وفقاً لمعايير بروتوكول اسطنبول.

43- وخلال الفترة 2017-2019، عُقدت دورات تدريبية لموظفي أجهزة التحقيق القضائي (القضاة، والمدعون العامون، وموظفو لجنة الدولة للأمن القومي، ووزارة الداخلية، ووكالة الرقابة المالية ومكافحة الفساد، ووكالة مكافحة الاتجار بالمخدرات)، وللعاملين في المجال الطبي، والعاملين في نظام السجون، والمحامين، والأخصائيين الاجتماعيين، وعلماء النفس، وأطباء العيادات الخاصة، وخبراء الطب الشرعي، وذلك وفقاً لمعايير بروتوكول اسطنبول. وحضر هذه الدورات 225 شخصاً.

حقوق الأشخاص المحرومين من حريتهم⁽³²⁾

44- في 25 حزيران/يونيه 2020، اعتمدت استراتيجية إصلاح نظام تنفيذ الأحكام الجنائية في طاجيكستان للفترة حتى عام 2030⁽³³⁾ وخطة العمل للفترة 2021-2025. وتتضمن الاستراتيجية تدابير لإضفاء الطابع الإنساني على النظام، وتأهيل السجناء وإعادة إدماجهم اجتماعياً، وتحسين الآليات والتدابير الخاصة بقضاء الأحكام غير المتعلقة بالحرمان من الحرية، وتحسين ظروف الاحتجاز، وما إلى ذلك.

كما أُقرت إجراءات لتنظيم الرعاية الطبية للأشخاص الذين يقضون مدة العقوبة بالسجن وللمحتجزين⁽³⁴⁾، وصيغ مفهوم إعادة التأهيل، ووضعت نظام لتقييم المخاطر وتصنيف المحكوم عليهم، وأعد مشروع برنامج للتدريب المهني وتوفير فرص العمل للمحكوم عليهم في مؤسسات نظام تنفيذ الأحكام الجنائية وللمفرج عنهم من أماكن الاحتجاز، للفترة 2021-2030.

45- وتتص التعديلات المدخلة على قانون الإجراءات الجنائية وقانون طاجيكستان لإجراءات وشروط احتجاز المشتبه بهم والمتهمين والمدعى عليهم، على ضمانات أساسية لحقوق المحتجزين تتعلق بما يلي: إبلاغهم عن الحقوق الأساسية منذ لحظة الاحتجاز الفعلي، بما في ذلك إتاحة التواصل الفوري مع أحد الأقربين، والوصول إلى المحامي ورفض الإدلاء بالشهادة، وتنفيذ بروتوكول الاحتجاز في غضون 3 ساعات، والتسجيل الإلزامي لهوية جميع المسؤولين المشاركين في عملية الاعتقال، والفحص الطبي الإلزامي، بما في ذلك من جانب طبيب مستقل، قبل وضع المشتبه به في مرفق للاحتجاز المؤقت⁽³⁵⁾، مع عدم استثناء أحكام الاحتجاز إلا بالاستناد إلى خطورة الجريمة⁽³⁶⁾، وتعزيز ضمانات حقوق القاصرين أثناء الاعتقال والاحتجاز، وحظر وضع القاصرين مع البالغين، وكذلك حظر وضعهم في الزنزانات العقابية وزنزانات الحبس الانفرادي والأقبية المظلمة⁽³⁷⁾.

46- وفي كانون الأول/ديسمبر 2013، أنشئ تحت إشراف مفوض حقوق الإنسان فريق رصد لزيارة أماكن الاحتجاز والحرمان من الحرية يضم موظفين تابعين لمفوض حقوق الإنسان وممثلين عن تحالف المنظمات غير الحكومية الطاجيكية لمناهضة التعذيب والإفلات من العقاب⁽³⁸⁾. وخلال فترة نشاطه، أجرى فريق الرصد 95 عملية رصد في 75 مؤسسة مغلقة ومغلقة جزئياً و20 وحدة عسكرية تابعة لوزارة الدفاع. وفي عام 2019، اعتمدت استراتيجية وخطة عمل جديدتين لفريق الرصد، ووسعت عضويته، والعمل جارٍ على تدريب أعضائه⁽³⁹⁾.

منع الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الأطفال⁽⁴⁰⁾

47- في 8 تموز/يوليه 2017، أنشئت اللجنة المشتركة بين الإدارات لمنع الاتجار بالأشخاص⁽⁴¹⁾، ويجري العمل باستمرار على تحسين التشريعات، وقد تمّ تشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالاتجار بالأشخاص، بما في ذلك الاتجار بالأطفال، وتوسيع مجموعة الهيئات الحكومية المسؤولة عن مكافحة الاتجار، وتحديد الخدمات الاجتماعية لضحايا الاتجار⁽⁴²⁾.

48- وفي 1 آذار/مارس 2019، تمت الموافقة على خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2019-2021، وفُعِل الخط الساخن لمكافحة الاتجار (07-07-227)، وأنشئ مركز لتقديم الخدمات الاجتماعية لضحايا الاتجار تابع لوزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في طاجيكستان.

49- ومنذ 1 أيلول/سبتمبر 2016، يعمل مركز مكافحة الاتجار بالأشخاص في إدارة مكافحة الجريمة المنظمة بوزارة الداخلية⁽⁴³⁾، وهو يهدف إلى تحسين التنسيق بين هيئات مكافحة الاتجار بالأشخاص؛ ويُخطَّط لتنظيم دورة اختيارية لطلاب أكاديمية وزارة الداخلية.

50- وهناك وحدة خاصة تابعة لوزارة الداخلية (إدارة مكافحة الجريمة المنظمة)، تتمثل إحدى مهامها الرئيسية في زيادة فعالية التدابير الرامية إلى تحديد وتغطية قنوات الاتجار بالأشخاص، وهي تتخذ التدابير للتنظيم المنهجي والعملية لمكافحة هذه الظاهرة، وتجري تبادلاً للمعلومات مع وكالات إنفاذ القانون في بلدان المقصد وتتفاعل عن كثب معها بشأن وقائع الاتجار وإعادة الضحايا.

51- ووفقاً لمذكرة موقعة بين الحكومة والمنظمة الدولية للهجرة، أنشئت آلية فعالة لإحالة ضحايا الاتجار بالأشخاص إلى مراكز الأزمات والملاجئ العاملة في إطار شبكة المنظمات غير الحكومية "أوميد"⁽⁴⁴⁾.

52- ومنذ عام 2006، يعمل ملجأ (مأوى) لضحايا الاتجار بالأشخاص تحت إشراف وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية في دوشانبي⁽⁴⁵⁾، وهو يقدم المساعدة في إعادة تأهيل ضحايا الاتجار بالأشخاص، وضحايا العنف العائلي، وزوجات العمال المهاجرين المهجورات، والمهاجرين المستضعفين (المساعدة الطبية والقانونية والنفسية والاجتماعية).

53- وخلال الفترة 2016-2020، سُجلت 125 حالة من حالات الاتجار بالأشخاص (18 حالة في عام 2016، و42 حالة في عام 2017، و21 حالة في عام 2018، و28 حالة في عام 2019، و16 حالة في عام 2020)؛ ورُفِع 125 قضية جنائية جرى التحقيق فيها ضد 198 شخصاً، ومنها 45 قضية جنائية بموجب المادة 130(1) (الاتجار بالأشخاص) من القانون الجنائي ضد 48 شخصاً (في عام 2016 - 5 قضايا ضد 5 أشخاص، وفي عام 2017 - 18 قضية ضد 18 شخصاً، وفي عام 2018 - 12 قضية ضد 14 شخصاً، وفي عام 2019 - 8 قضايا ضد 8 أشخاص، وفي عام 2020 - قضيتان ضد 3 أشخاص)؛ و43 قضية جنائية بموجب المادة 167 (الاتجار بالقصر) من القانون الجنائي ضد 105 أشخاص (في عام 2016 - 6 قضايا ضد 10 أشخاص، وفي عام 2017 - 10 قضايا ضد 30 شخصاً، وفي عام 2018 - 8 قضايا ضد 23 شخصاً، وفي عام 2019 - 11 قضية ضد 24 شخصاً، وفي عام 2020 - 8 قضايا ضد 18 شخصاً)؛ و19 قضية جنائية بموجب المادة 335(2) (تنظيم الهجرة غير الشرعية) من القانون الجنائي ضد 23 شخصاً (في عام 2016 - لا شيء، وفي عام 2017 - 3 قضايا ضد 4 أشخاص، وفي عام 2018 - قضية واحدة ضد شخص واحد، وفي عام 2019 - 9 قضايا ضد 11 شخصاً، وفي عام 2020 - 6 قضايا ضد 7 أشخاص)؛ وأُرسلت 75 قضية جنائية إلى المحكمة وتمخضت عنها أحكام بالإدانة ضد 138 شخصاً.

منع العنف العائلي⁽⁴⁶⁾

54- عملاً على تنفيذ قانون طاجيكستان لمنع العنف العائلي، اعتمدت الوزارات والإدارات وثائق داخلية⁽⁴⁷⁾ تشمل استمارة للجرد الإحصائي الأولي لأغراض جمع المعلومات.

55- وفي عام 2019، بموجب تعليمات مشتركة من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة المالية⁽⁴⁸⁾، أُدرج ضحايا الاتجار بالأشخاص وضحايا العنف العائلي في مجموعة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على المساعدة الطبية المجانية.

56- وبقرار من المجلس الاستشاري للجنة شؤون المرأة والأسرة مؤرخ 22 أيلول/سبتمبر 2017، تمت الموافقة على استراتيجية للاتصال بشأن تغيير السلوك فيما يتعلق بالعنف العائلي⁽⁴⁹⁾. وفي إطار هذه الإستراتيجية، أُجري تدريب مناسب شارك فيه 192 ممثلاً عن فروع اللجنة في جميع أنحاء البلاد، كما نُظمت حملة إعلامية في هذا المجال.

57- وعلى نحو مستمر، تنظم هيئات الدولة، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني، أنشطة إعلامية (اجتماعات وخطب وأحاديث وبرامج إذاعية وتلفزيونية وما إلى ذلك) يشارك فيها عموم السكان، كما تجري أحداث تثقيفية (دورات تدريبية، وحلقات دراسية، واجتماعات مائدة مستديرة، ومؤتمرات) موجهة لِممثلي الهيئات الحكومية المعنية بمنع العنف العائلي.

58- وعلى سبيل المثال، أعدت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية⁽⁵⁰⁾ كتيبات إرشادية حول الاستجابة لحالات العنف العائلي، موجهة للعاملين الصحيين والأخصائيين الاجتماعيين، وجرى تدريب نحو 2 257 من هؤلاء.

59- وأضافت أكاديمية وزارة الداخلية على مناهجها مادة منفصلة عن منع العنف العائلي (36 ساعة أكاديمية).

60- وتعمل مؤسسات الدولة والمنظمات العامة في البلد لتقديم المساعدة العملية للنساء اللاتي يعانين من العنف العائلي، ومنها لجنة شؤون المرأة والأسرة، ووزارة الداخلية التي لديها 17 مفتشاً لشؤون منع العنف العائلي، ومراكز الإعلام والمشورة التابعة للهيئات التنفيذية الحكومية المحلية (110 مراكز)، و22 مكتباً لدعم النساء ضحايا العنف العائلي تابعة لمؤسسات وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، و34 مكتباً قانونياً حكومياً تتبع مركز المساعدة القانونية في وزارة العدل، ومراكز للأزمات (33 مركزاً) تُعنى بتأهيل النساء اللاتي يتعرضن للعنف وهي تابعة لمنظمات غير الحكومية.

61- وقد نُظمت في أقسام الولادة بالمستشفيات في عدد من مدن ومقاطعات البلد مكاتب فاعلة في مجال تقديم المشورة والمساعدة الطبية لضحايا العنف العائلي تتجه إليها النساء والأطفال القصر في أغلب الأحيان⁽⁵¹⁾. وفي عام 2020، حصلت 139 امرأة من ضحايا العنف على خدمات طبية ونفسية في وحدات التأهيل.

62- وفي عام 2018، افتُتح مركز موارد يُعنى بالقضايا الجنسانية وبمنع العنف العائلي⁽⁵²⁾ وخط مجاني للمساعدة - 1313- لدى لجنة شؤون المرأة والأسرة بهدف تقديم المشورة القانونية والنفسية لضحايا العنف العائلي. وأثناء تفشي جائحة كوفيد-19، تُقدم الخدمات يومياً على مدار الساعة (24/7). وقد استحدث المركز تطبيقاً إلكترونياً لجمع المعلومات والإحصاءات وأنشأ قاعدة بيانات عن حالات العنف العائلي. وفي عام 2019، تقدم 1 591 شخصاً بطلبات للمركز، من بينهم 1 373 امرأة و218 رجلاً؛ وفي عام 2020، تقدم بطلبات للمركز 1 721 امرأة و192 رجلاً.

63- ويتضمن مشروع القانون الجنائي الجديد لطاجيكستان⁽⁵³⁾ مادة منفصلة، رقم 153، معنونة "العنف العائلي"⁽⁵⁴⁾، وهي تنص على مسؤولية جنائية عن هذا العنف وتفرض عقوبات إلزامية تصل إلى حد السجن لمدة سبع سنوات. وتنتظر حكومة طاجيكستان حالياً في مشروع القانون الجنائي.

64- وينص القانون الجنائي الحالي على المسؤولية عن الجرائم المرتكبة ضد أفراد الأسرة، بما في ذلك: المادة 109، الجزء 2 - الدفع إلى الانتحار ضد شخص يعتمد على الجاني مادياً أو بأي شكل آخر؛ والمادة 117، الجزء 2، الفقرة "ج" - التعذيب المرتكب ضد شخص يعتمد على الجاني مالياً أو بأي شكل آخر؛ والمادة 138، الجزء 3، الفقرة "أ" - اغتصاب أحد الأقربين؛ المادة 139، الجزء 3، الفقرة "ب" - أعمال العنف ذات الطابع الجنسي المرتكبة ضد أحد الأقربين؛ والمادة 140 - إجبار شخص على الجماع أو اللواط أو السحاق أو غير ذلك من الأفعال ذات الطابع الجنسي باستخدام تبعية الضحية للجاني، سواء التبعية المادية أو أي شكل آخر من أشكال التبعية؛ والمادة 141، الجزء 2، الفقرة "ب" - الاتصال الجنسي والأفعال الجنسية الأخرى مع شخص دون سن السادسة عشرة، التي يرتكبها أحد الوالدين أو أي شخص آخر مكلف بمسؤوليات التربية؛ والمادة 142، الجزء 2، الفقرتان "ج" و"د" - الأفعال الفاسقة التي يرتكبها أحد الوالدين أو أي شخص آخر مكلف بمسؤوليات التربية (الفقرة "ج")؛ ضد أحد الأقربين (الفقرة "د")، إلى آخر ما هنالك.

65- وخلال الفترة 2016-2020، نظرت هيئات وزارة الداخلية في 15 502 من البلاغات (في عام 2016 - 2 624 بلاغاً، وفي عام 2017 - 2 911 بلاغاً، وفي عام 2018 - 3 048 بلاغاً، وفي عام 2019 - 3 258 بلاغاً، وفي عام 2020 - 3 661 بلاغاً). ومن أصل هذه البلاغات، كان 12 638 بلاغاً⁽⁵⁵⁾ تتعلق برجال، و2 854 بلاغاً⁽⁵⁶⁾ تتعلق بنساء، و10 بلاغات تتعلق بأطفال⁽⁵⁷⁾؛ واستُهلّت دعاوى جنائية عددها 750 دعوى⁽⁵⁸⁾؛ ورفض رفع دعاوى جنائية في 11 870 حالة⁽⁵⁹⁾؛ وأنشئت بروتوكولات بموجب المادتين 93(1) (عدم الامتثال لمتطلبات قانون منع العنف العائلي) والمادة 93(2) (عدم الامتثال لمتطلبات أمر الحماية) من قانون الإجراءات الإدارية في طاجيكستان رقم 6047⁽⁶⁰⁾.

- 66- وفي الفترة 2016-2020، سُجِّل ما مجموعه 489 جريمة (في عام 2016 - 105 جرائم، وفي عام 2017 - 80 جريمة، وفي عام 2018 - 83 جريمة، وفي عام 2019 - 119 جريمة، وفي عام 2020 - 102 من الجرائم)، بينها 151 جريمة قتل مع سبق الإصرار (في عام 2016 - 23 جريمة، وفي عام 2017 - 29 جريمة، وفي عام 2018 - 30 جريمة، وفي عام 2019 - 36 جريمة، وفي عام 2020 - 33 جريمة)، و161 جريمة دفع إلى الانتحار (في عام 2016 - 27 جريمة، وفي عام 2017 - 27 جريمة، وفي عام 2018 - 32 جريمة، وفي عام 2019 - 45 جريمة، وفي عام 2020 - 30) جريمة، و32 جريمة اغتصاب (في عام 2016 - 8 جرائم، وفي عام 2017 - 5 جرائم، وفي عام 2018 - 7 جرائم، وفي عام 2019 - 7 جرائم، وفي عام 2020 - 5 جرائم)، و12 جريمة اعتداء جنسي وجرائم أخرى ضد حرمة الجنس والحرية الجنسية (في عام 2016 - 41 جريمة، وفي عام 2017 - 15 جريمة، وفي عام 2018 - 11 جريمة، وفي عام 2019 - 27 جريمة، وفي عام 2020 - 33 جريمة). وأُرسلت النيابة العامة 443 قضية جنائية مع لوائح اتهام إلى المحكمة للنظر فيها من حيث الأسس الموضوعية؛ كما اتُخذت قرارات قانونية مقابلة في الجرائم الأخرى.
- 67- وأثبتت النيابة العامة أن 140 امرأة (في عام 2016 - 24 امرأة، وفي عام 2017 - 41 امرأة، وفي عام 2018 - 28 امرأة، وفي عام 2019 - 28 امرأة، وفي عام 2020 - 19 امرأة)، توفين أو تعرضن لأذى جسدي جسيم نتيجة ارتكاب جرائم قتل أو محاولة قتل في الفترة 2016-2020.
- 68- وفي عام 2019، وضعت المحكمة العليا ونفذت نموذجاً خاصاً للإبلاغ عن القضايا التي تنطوي على عنف منزلي. وخلال الفترة 2016-2020، نظرت المحاكم في 545 قضية جنائية ضد 576 شخصاً، على النحو التالي:

نوع الجريمة	مواد القانون الجنائي	1916	1917	1918	1919	1920	مجموع
	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد	عدد
	القضايا/الأشخاص	القضايا/الأشخاص	القضايا/الأشخاص	القضايا/الأشخاص	القضايا/الأشخاص	القضايا/الأشخاص	القضايا/الأشخاص
الدفع إلى الانتحار	109	37/36	34/34	25/41	51/40	31/29	178/180
الضرب	116		18/18	8/6	9/7		35/31
التعذيب	117		44/46	29/30	34/34		107/110
الاتجار بالأشخاص	130		12/12	6/5	8/8	1/1	27/26
الاعتصاب	138	35/32	64/50	53/48	42/39	32/32	226/201
المجموع	72/68	110/96	148/156	139/122	107/103	576/545	

حرية الدين⁽⁶¹⁾

- 69- في 4 نيسان/أبريل 2018، تمت الموافقة⁽⁶²⁾ على مفهوم سياسة الدولة في مجال الدين. ويتمثل الهدف الرئيسي منه في إنشاء آفاق طويلة الأجل لحماية الحقوق والحريات الدينية للفرد ونشر التسامح واحترام جميع الأديان والمذاهب وضمن الأمن والتفاهم والانسجام في البيئة الدينية في طاجيكستان.
- 70- ويوجد في طاجيكستان أكثر من 4 000 جمعية دينية، 66 منها جمعيات دينية غير إسلامية. وقد اكتمل بناء المسجد المركزي الجديد في دوشانبي، وبدأ تشييد مبنى معهد طاجيكستان الإسلامي.

71- وخلال الفترة 2017-2020، عقدت اللجنة الحكومية المعنية بالدين وتبسيط التقاليد والاحتفالات والشعائر، أكثر من 600 حلقة دراسية واجتماع مائدة مستديرة، و50 ألف لقاء فردي وجماعي، وبثت نحو 2 200 برنامج على الإذاعة والتلفاز، ونشرت نحو 2 000 مقال في وسائل الإعلام و3 800 مقال على المواقع الإلكترونية للجنة وفي مجلة الدين والمجتمع، ونظرت في أكثر من 350 ألف طلب من المواطنين، وذلك في مجالات حرية الدين، ومواجهة التطرف الديني والإرهاب، والكرهية الدينية، ومنع التمييز، وحماية التسامح الديني.

72- ونظمت اللجنة، بالاشتراك مع ممثلي المنظمات الهيكلية التابعة للأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية الأخرى، دورات تدريبية خاصة للأئمة الخطباء والقادة الدينيين. كما نظمت بالاشتراك مع المركز الإسلامي لطاجيكستان دورات تدريبية لمواصلة التدريب وتعزيز المهارات، موجهة للأئمة الخطباء في المساجد الجامعة ولأئمة مساجد الصلوات الخمس اليومية (في عام 2019، تم تدريب 1 470 شخصاً).

ضمان حرية وسائل الإعلام والوصول إلى المعلومات⁽⁶³⁾

73- في 10 تموز/يوليه 2017، تمت الموافقة على القواعد الموحدة للمواقع الرسمية على الإنترنت للوزارات والإدارات والهيئات التنفيذية الحكومية المحلية وهيئات الحكم الذاتي في البلديات والقرى⁽⁶⁴⁾.

74- وفي آب/أغسطس 2018، عُكِّلت المادة 179(3) من القانون الجنائي لتتص على تجريم الدعوات العامة لارتكاب جرائم ذات طابع إرهابي و/أو التبرير العلني للأنشطة الإرهابية المرتكبة باستخدام وسائل الإعلام أو شبكات الإنترنت.

75- وفي 26 أيلول/سبتمبر 2017، اتخذت اللجنة الحكومية للبث التلفزيوني والإذاعي قراراً (رقم 47) لإنشاء فريق عامل يُعنى بتنفيذ المفهوم الحكومي لتطوير البث الرقمي حتى عام 2025.

76- وفي 30 آب/أغسطس 2019، تمت الموافقة على البرنامج الحكومي لتطوير البث التلفزيوني الرقمي في طاجيكستان للفترة 2020-2024.

حرية تكوين الجمعيات⁽⁶⁵⁾

77- في 2 كانون الثاني/يناير 2019، اعتمدت تعديلات جديدة على قانون الجمعيات العامة، تُلزم هذه الجمعيات بنشر بيانات مالية سنوية على موقعها الإلكتروني، أو على موقع الهيئة المعنية بالتسجيل، تتضمن معلومات مفصلة عن الإيرادات والمصروفات، كما تُلزمها بحفظ بيانات ما تقوم به من عمليات على المستوى الداخلي والدولي لمدة لا تقل عن خمس سنوات بعد إنهاء علاقات العمل، وبحفظ المعلومات وتقديمها إلى الهيئة المعنية بالتسجيل بشأن بيانات تعريف الأشخاص الذين يشرفون على أنشطة الجمعية أو يديرونها، بما في ذلك المؤسسون وأعضاء الهيئات القيادية والإشرافية.

78- ويُنظر حالياً على المستوى المشترك بين الإدارات في مشروع قانون للمنظمات غير التجارية.

استقلال القضاء⁽⁶⁶⁾

79- بموجب التعديلات التي أُدخلت على التشريعات في الأعوام 2016 و2018 و2021، عُززت ضمانات استقلال القضاء عند تعيينهم في مناصبهم: ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين القضاة بناءً على اقتراح من رئيس المحكمة العليا أو رئيس المحكمة الاقتصادية العليا للجمهورية.

- 80- وفي 19 نيسان/أبريل 2019، تمت الموافقة على برنامج للإصلاح القضائي والقانوني للفترة 2019-2021، وفي عام 2021 اعتُمد قانون ضمان الوصول إلى المعلومات حول أنشطة المحاكم.
- 81- وخلال هذه الفترة، رُفعت المراتب الرسمية للموظفين الفنيين وموظفي الخدمات في هيئات القضاء بنسبة 15 في المائة، وجُهزت المحاكم بكافة الإمكانيات الفنية اللازمة. وأنشئت في المحكمة الاقتصادية العليا 3 قاعات للمحاكمات ومكتب لاستقبال المواطنين، وُرفِع عدد أمناء المحاكم بـ 15 شخصاً.
- 82- كما شكّلت لجنة فحص موحدة للمرشحين لمناصب القضاة والقضاة المتدربين، وتمت الموافقة على تكوينها ووضعها⁽⁶⁷⁾. ويجري اختيار المرشحين على أساس تنافسي.
- 83- وبأمر من رئيس المحكمة العليا بتاريخ 18 أيار/مايو 2018، عُيّن 60 مرشحاً نجحوا في الامتحان في مناصب قضاة متدربين. وبموجب مرسوم أصدره رئيس الجمهورية، رقم 1452، في 7 شباط/فبراير 2020، عُيّن 58 منهم في مناصب القضاة.
- 84- وتخضع أنشطة المحاماة لقانون المحاماة والنشاط القانوني. ومنذ إنشاء لجنة المؤهلات في وزارة العدل في عام 2015، عقدت اللجنة 85 اجتماعاً، ونظرت في 136 وثيقة من المتقدمين للحصول على صفة المحامي، وحصل 874 منهم على هذه الصفة، ولم ينجح 251 شخصاً من المتقدمين في اختبارات التأهيل، ولم يُسمح لـ 11 من المتقدمين بدخول اختبارات التأهيل بسبب عدم الامتثال لمتطلبات المادة 12 من قانون المحاماة والنشاط القانوني.
- 85- وحتى الآن، أُسقطت صفة المحامي عن 71 شخصاً، كما أُلغيت صفة المحامي عن 15 شخصاً بموجب طلبات قدموها بأنفسهم. ويتمتع حالياً 803 أشخاص بصفة المحامي.
- 86- وفي عام 2021، أنشئ 224 مكتباً للمحاماة و23 مكتباً للاستشارة القانونية و18 هيئة نقابية للمحامين.

مكافحة الفقر (68)

- 87- في 1 كانون الثاني/يناير 2021، بلغ عدد سكان طاجيكستان 9,5 ملايين نسمة.
- 88- وفي عام 2016، تمت الموافقة على استراتيجية التنمية الوطنية للفترة حتى عام 2030، واعتُمدت على أساسها برامج إنمائية متوسطة الأجل.
- 89- وخلال الفترة 2016-2020، بلغ متوسط النمو الاقتصادي السنوي 6,7 في المائة. وفي عام 2020، بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 82,5 مليار سوموني، وهو ما يزيد 1,3 مرة عن سنة الأساس (2016). وفي عام 2020، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8 789 سوموني، أي بزيادة 1,4 مرة مقارنة بعام 2016. وارتفع الدخل النقدي للسكان 2,1 مرة، وزاد متوسط الأجر لكل موظف بالقيمة الاسمية 1,5 مرة. وتحقق النمو الاقتصادي للبلاد في عام 2020 من خلال نمو الصناعة بنسبة 11,6 في المائة، والزراعة بنسبة 8,8 في المائة، والتجارة الداخلية بنسبة 0,8 في المائة، وحجم الصادرات بنسبة 19,8 في المائة، ونقل البضائع بنسبة 1,1 في المائة.
- 90- وانخفض معدل الفقر من 31,3 في المائة في عام 2015 إلى 26,3 في المائة في عام 2019.
- 91- وفي 24 شباط/فبراير 2017، صدر قانون المساعدة الاجتماعية الهادفة، وفي 21 حزيران/يونيه 2018، اعتُمد البرنامج الحكومي لتقديم المساعدة الاجتماعية الهادفة للفترة 2018-2020. وفي إطار هذا البرنامج، ولتغطية 215 538 أسرة، خُصص في عام 2020 مبلغ مقداره 55 452 982,33 سوموني من أموال الميزانية.
- 92- في 2 أيار/مايو 2019، تمت الموافقة على إجراءات لتطوير برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية على المستويات المحلية.

93- وبهدف تقديم المساعدة لمرة واحدة للفئات الضعيفة من السكان، وكذلك زيادة تغطية المستفيدين من هذه المساعدة، اتخذت الحكومة قراراً بخصوص تدابير تنفيذ المرسوم الرئاسي بشأن الوقاية من أثر الإصابة بكوفيد-19 على المجالات الاجتماعية الاقتصادية، وخصصت الحكومة لذلك مبلغ 174,9 مليون سوموني. وحتى 1 نيسان/أبريل 2021، تلقى ما مجموعه 420 467 شخصاً/أسرة مساعدة اجتماعية إضافية لمرة واحدة بقيمة 400 سوموني، وبلغ إجمالي المساعدة 168,2 مليون سوموني. وعلى وجه الخصوص، استفاد من هذه المساعدة 42 981 من المواطنين الذين يتلقون معاشات تقاعدية اجتماعية؛ و149 215 من ذوي الإعاقة؛ و77 224 من الأيتام والأطفال الذين فقدوا معيولهم وأطفال العمال المهاجرين الذين لا يتلقون مساعدة من والديهم مؤقتاً؛ و914 من الأطفال ذوي الإعاقة الذين تقل أعمارهم عن 16 سنة والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ و149 842 من المواطنين (أو الأسر) من ذوي الدخل المنخفض؛ و291 من اللاجئين الفقراء⁽⁶⁹⁾.

94- وفي إطار التعاون، تم تلقي منحة قدرها 11,3 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية لتنفيذ مشروع طارئ لمواجهة فيروس كوفيد-19. وحتى 1 كانون الثاني/يناير 2021، تم تخصيص 32,2 مليون سوموني كمساعدة اجتماعية إضافية لمرة واحدة بقيمة 500 سوموني لـ 64 469 أسرة.

95- وفي 27 أيار/مايو 2020، اعتُمد البرنامج الوطني رقم 292 للتواصل حول الألف يوم الأولى من حياة الطفل في طاجيكستان للفترة 2020-2024، وهو يهدف إلى خفض جميع مؤشرات نقص التغذية أو سوء التغذية⁽⁷⁰⁾. كما يشمل البرنامج إجراءات قانونية وتنظيمية أخرى في مجال التغذية والصحة⁽⁷¹⁾.

الحصول على مياه الشرب النظيفة⁽⁷²⁾

96- في 30 كانون الأول/ديسمبر 2015، اعتُمد برنامج إصلاح قطاع المياه في طاجيكستان للفترة 2016-2025.

97- في 19 تموز/يوليه 2019، صدر قانون طاجيكستان بشأن إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي.

98- وفي تموز/يوليه 2019، أُدخلت تعديلات على قانون المخالفات الإدارية تم بموجبها توسيع نطاق الجرائم المتعلقة بالشروط الصحية والوبائية لمياه الشرب وإمداد السكان بمياه الشرب، ليشمل أصحاب المشاريع الأفراد والمسؤولين.

99- وفي 2 نيسان/أبريل 2020، صدر قانون المياه في طاجيكستان، وهو يضمن الحق في الحصول على مياه الشرب المأمونة والنظيفة كجزء لا يتجزأ من إعمال جميع حقوق الإنسان.

100- وفي عام 2020، تمت الموافقة على إجراءات المحاسبة والإبلاغ في مجال إمدادات مياه الشرب والصرف الصحي، وعلى إجراءات إنشاء الصناديق الاستثمارية لإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي⁽⁷³⁾.

101- ووفقاً لبرنامج تحسين إمداد سكان طاجيكستان بمياه الشرب للفترة 2008-2020⁽⁷⁴⁾، عُهد إلى مؤسسة الإسكان والخدمات المجتمعية، وهي مؤسسة حكومية موحدة، ببناء وتأهيل مرافق إمدادات المياه في مدن البلد ومناطقه.

102- وخلال الفترة 2017-2020، حُصص مبلغ 308 612 800 سوموني من جميع مصادر التمويل لتنفيذ برنامج بناء وتأهيل مرافق إمدادات المياه في المراكز الحضرية والإقليمية بالدولة⁽⁷⁵⁾، ومبلغ 17 127 300 سوموني لتنفيذ البرنامج في المناطق الريفية.

103- وتبلغ نسبة الوصول إلى مياه الشرب في المدن والمناطق الحضرية والريفية 64 في المائة (48 في المائة في عام 2011)، مما يغطي 89 في المائة من سكان المراكز الحضرية و55 في المائة من سكان المناطق الريفية.

الحق في العمل وفي المساواة في ظروف العمل(76)

- 104- يكفل قانون العمل الجديد لعام 2016 حظر التمييز في علاقات العمل.
- 105- وخلال الفترة 2017-2020، اعتمد البرنامج الحكومي لتعزيز العمالة في طاجيكستان للفترة 2018-2019(77) وللفترة 2022-2022(78)، بهدف دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخلق فرص عمل فعالة في القطاعات الاجتماعية الاقتصادية، مع مراعاة إمكانية الوصول والفرص للشباب والنساء؛ كما أصدرت حكومة طاجيكستان في 4 نيسان/أبريل 2017 قراراً يتضمن قائمة الوظائف التي يُحظر فيها تشغيل النساء وينص على حدٍّ أقصى للأعمال المسموح بها عند قيام النساء برفع الأحمال الثقيلة ونقلها يدوياً.
- 106- وعملاً على مواءمة تشريعات العمل مع أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية (رقم 138) بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، أدخلت وزارة العمل والحماية الاجتماعية تعديلات على قانون العمل في طاجيكستان يجري تنسيقها حالياً لدى الوزارات والإدارات المعنية.
- 107- ويحدد التشريع(79) حق الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل، بما في ذلك استحقاقات من قبيل يوم عمل قصير (6 ساعات) دون اقتطاع الأجر، وإجازة طويلة (الفئتان الأولى والثانية - 42 يوماً، والفئة الثالثة - 35 يوماً)، والعلاج في المنتجعات الصحية، والتعيين دون فترة اختبار، والحق التفضيلي في البقاء في العمل في حال تقليص عدد الموظفين في المؤسسة. ولا يحق لأصحاب العمل استخدام الأشخاص ذوي الإعاقة للعمل ليلاً أو في عطلات نهاية الأسبوع أو الإجازات أو في ساعات عمل إضافية.
- 108- وفقاً لقانون جمهورية طاجيكستان بشأن تعزيز العمالة، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يتمتعون بحق الأولوية في التدريب المهني والتوظيف في سوق العمل، وقد حُدِّدَ الحصص لهم على النحو التالي: في عام 2020 - 210 أشخاص، وفي عام 2021 - 215 شخصاً، وفي عام 2022 - 320 شخصاً.
- 109- وفي 27 أيار/مايو 2017، تمت الموافقة على إجراءات توزيع الشباب المتخصصين وتوظيفهم(80). وبموجب هذه الإجراءات، تلتزم الوزارات والإدارات والهيئات التنفيذية الحكومية ورؤساء المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بقبول الشباب المتخصصين من خريجي المؤسسات التعليمية الحكومية المقدمين للعمل بناءً على طلب المؤسسات، وتعيينهم في مجال تخصصهم.
- 110- والدائرة الحكومية للرقابة على العمل والهجرة والتوظيف هي الجهة الحكومية المسؤولة عن الرقابة والتحقق من الامتثال لتشريعات العمل، وقواعد حماية العمل، والمعايير والقواعد، والسلامة في أنشطة المؤسسات والمنظمات، بغض النظر عن شكل ملكيتها وأصحابها والأشخاص المسؤولين عنها. وخلال الفترة 2016-2020، أجريت عمليات تفتيش في أنشطة الكيانات الاقتصادية (بما في ذلك ظروف العمل والتوظيف والهجرة) على النحو التالي: في عام 2017 - 2 559 كياناً، وفي عام 2018 - 2 202 من الكيانات، وفي عام 2019 - 2 069 كياناً، وفي عام 2020 - 1 928 كياناً. وكُشِفَ عن انتهاكات بلغ عددها في عام 2017 - 9 050 انتهاكاً، وفي عام 2018 - 7 870 انتهاكاً، وفي عام 2019 - 8 610 انتهاكات، وفي عام 2020 - 8 489 انتهاكاً. وبناءً على نتائج عمليات التفتيش هذه، أُحيل إلى وكالات إنفاذ القانون في عام 2017 - 19 حالة، وفي عام 2018 - 114 حالة، وفي عام 2019 - 128 حالة، وفي عام 2020 - 130 حالة. وبدأت وكالات إنفاذ القانون 25 قضية في عام 2017، و8 قضايا في عام 2018، و23 قضية في عام 2019، و44 قضية في عام 2020.

الحق في الصحة(81)

- 111- خلال الفترة 2017-2020، نُفِّذت مجموعة من التدابير لتحسين جودة الخدمات الطبية بهدف الحد من وفيات الأمهات والأطفال؛ واعتمدت الإجراءات التنظيمية والقانونية وتمت الموافقة عليها(82).

- 112- وتبلغ ميزانية قطاع الرعاية الصحية لعام 2021 ما مقداره 2 350 369 000 سوموني أي بزيادة قدرها 26,7 في المائة عن العام الماضي، وهي تشكل 2,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، و8,4 في المائة من إجمالي ميزانية الدولة.
- 113- ووافقت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في طاجيكستان على المبادئ التوجيهية لفحوصات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين ومراقبتهم في المستوصفات⁽⁸³⁾، وعلى التعليمات الخاصة بالتشخيص المختبري لعدوى الفيروس في طاجيكستان⁽⁸⁴⁾.
- 114- وتزداد تغطية فحص السكان للكشف عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية سنوياً في الجمهورية، وقد ارتفع هذا المؤشر في السنوات الأخيرة بمقدار 2,1 مرة. وفي عام 2019، أُجريت فحوصات الإصابة بالفيروس لـ 1 062 508 أشخاص (في عام 2020- 825 186 شخصاً)، بينهم 189 671 امرأة حامل (في عام 2020 - 19 899 امرأة حامل).
- 115- وفي عام 2018، تم توسيع لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لتشمل ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني.
- 116- ويوجد في طاجيكستان 65 مركزاً لمكافحة الإيدز، و15 من العيادات الصديقة المخصصة للفئات الضعيفة (المهاجرون وأفراد أسرهم) لإجراء فحوص واستشارات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية دون الكشف عن هوية الأشخاص، و24 نقطة تُعنى بتبادل الحقن لمتعاطي المخدرات بالحقن، و11 عيادة صديقة للمشتغلات بالجنس تجارياً.
- 117- وفي عام 2020، خضع للمراقبة 8 496 شخصاً مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، ويتلقى 7 690 منهم (84,2 في المائة) العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة. وفي العام الحالي، بلغت نسبة المرضى الذين يتلقون العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة 86,0 في المائة، وقد انخفض الحمل الفيروسي إلى مستوى لا يمكن اكتشافه، مما أثر إيجابياً على وفيات المصابين بالفيروس (في عام 2020 - 8,2 في المائة مقارنة بـ 10,5 في المائة في عام 2016).
- 118- ويكفل القانون توفير التغذية الاصطناعية المجانية للأطفال المولودين للأمهات مصابات. ومع أن توفر التغذية الاصطناعية يتزايد سنوياً، لا تتيح جميع المدن والمناطق شراء بدائل لبن الأم لهؤلاء الأطفال.
- 119- وفي عام 2021، اعتمد البرنامج الوطني لوقاية السكان من السل للفترة 2021-2025، كما اعتمدت خطة للتنفيذ والرصد⁽⁸⁵⁾، ووضع مشروع استراتيجية للصحة النفسية.
- 120- ويجري البلد التطعيم ضد فيروس الورم الحليمي البشري بين المراهقات، كما يوفر الوصول الشامل إلى فحوصات الكشف عن سرطان عنق الرحم وإلى علاجه.
- 121- وفي عام 2020، بلغ معدل وفيات الرضع 13,4 لكل 1 000 مولود حي (في عام 2019 - 14,8). وبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 16,5 لكل 1 000 مولود حي (في عام 2019 - 18,2). وبلغ معدل وفيات الأمهات في عام 2020 - 26,1 لكل 100 000 مولود حي (في عام 2019 - 24,8). وترتبط الزيادة الطفيفة في هذه النسبة بجائحة كوفيد-19.
- 122- واعتمدت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، إلى جانب الوزارات واللجان والمؤسسات المعنية بالصحة والحماية الاجتماعية، خطط عمل مشتركة لتوعية السكان في مجال الصحة الإيجابية. وفي عام 2020، تم توفير أكثر من 76 برنامجاً تلفزيونياً، و30 برنامجاً إذاعياً، و6 مقاطع فيديو، و58 منشوراً، فضلاً عن إتاحة أكثر من 20 مراقباً للمعلومات حول انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والوقاية منه.

123- وعملاً على رفع مستوى المعرفة لدى السكان وتحسين التوعية بأسلوب الحياة الصحي والوقاية من الأمراض، بما في ذلك من فيروس نقص المناعة البشرية والسل والأمراض العقلية، يجري باستمرار نشر المعلومات الحديثة على المواقع الإلكترونية الحكومية التابعة للمركز الجمهوري لتعزيز نمط الحياة الصحي (عنوان الموقع: <https://zoj.tj>) ولمركز الهجرة وفيروس نقص المناعة البشرية (عنوان الموقع: www.rec.tj)، وذلك حول الوقاية من السل -123 نشرة، والسكري -192 نشرة، والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية - 182 نشرة، والأورام - 72 نشرة، وصحة الأم والطفل - 189 نشرة، والاضطرابات النفسية - أكثر من 100 نشرة.

124- وفي 28 نيسان/أبريل 2017، تمت الموافقة على البرنامج القطاعي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات للفترة 2013-2020⁽⁸⁶⁾؛ ويجري حالياً تحليل فعالية تنفيذ ذلك البرنامج والعمل على صياغة برنامج جديد.

125- وفي 22 تشرين الأول 2018، في مبنى مركز التدريب التابع لوكالة مكافحة الاتجار بالمخدرات، بدأت دورات الخدمة العسكرية الخاصة للموظفين الشباب في إدارات ومكاتب الوكالة⁽⁸⁷⁾.

126- وقد عقدت وكالة مكافحة الاتجار بالمخدرات، بالاشتراك مع وزارة العمل والهجرة والتوظيف في طاجيكستان، ولجنة شؤون المرأة والأسرة، ولجنة شؤون الشباب والرياضة والسياحة، بالإضافة للسلطات التنفيذية المحلية، اجتماعات إعلامية لمنع انتشار المخدرات والاتجار بها بين السكان من مختلف الفئات الاجتماعية، ولا سيما بين المراهقين والشباب.

127- وفي الفترة 2017-2020، نظمت الوكالة 1 049 ظهوراً على وسائل الإعلام، و1 206 اجتماعات، و118 حلقة دراسية، و115 اجتماع مائدة مستديرة، و254 حدثاً ثقافياً ورياضياً لمكافحة المخدرات.

128- ويقوم المركز الوطني لرصد الإدمان على المخدرات والوقاية منه، وهو مؤسسة حكومية تابعة لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية برصد حالة المخدرات في البلد سنوياً⁽⁸⁸⁾، وتُنشر نتائج هذا الرصد وتُوزع على نطاق واسع.

129- ولدى الوكالة خط للمساعدة على الرقم 20-64-234.

130- وخلال الفترة 2017-2020، سجلت أجهزة إنفاذ القانون في طاجيكستان 2 914 جريمة تتعلق بالاتجار بالمخدرات. وتم كشف وتعطيل أنشطة جماعات إجرامية منظمة ضالعة في الاتجار بالمخدرات؛ كما كُشف عن 3 338 مخالفة إدارية وأُخضع 2 756 شخصاً للمحاسبة الإدارية.

131- ووفقاً لوزارة الرعاية والحماية الاجتماعية في طاجيكستان، تم حتى 1 كانون الثاني/يناير 2021 تسجيل 5 099 شخصاً (2019- 53 575 شخصاً) من مدمني المخدرات (بينهم 4 989 رجلاً و110 نساء)، أي أقل بـ 276 شخصاً عن عام 2019. وخلال الفترة 2017-2020، قامت مؤسسات العلاج من تعاطي المخدرات في البلد بتسجيل 1 208 أشخاص (192 رجلاً و16 امرأة) كمدمنين لأول مرة. كما شهدت هذه الفترة اتجاهات تنازلياً في عدد الأشخاص المسجلين لأول مرة، فقد بلغ عددهم في عام 2017 - 452 رجلاً و5 نساء، وفي عام 2018 - 316 رجلاً و4 نساء، وفي عام 2019 - 273 رجلاً، وفي عام 2020 - 154 رجلاً و4 نساء.

132- ويوجد في المؤسسات الإصلاحية 2 849 شخصاً يقضون عقوبات بموجب المادة 200⁽⁸⁹⁾ و152 شخصاً بموجب المواد 201-206⁽⁹⁰⁾ من القانون الجنائي في طاجيكستان.

الحق في التعليم⁽⁹¹⁾

133- بهدف تسجيل النساء والفتيات فوق سن 18 عاماً في التعليم عن بعد، عملت المؤسسة الحكومية للتعليم الثانوي العام (التعليم عن بعد) للمراهقين والبالغين، وهي مؤسسة تابعة لوزارة التربية والعلوم في طاجيكستان، على تهيئة الظروف المواتية للدراسة على ثلاث مراحل كل ستة أشهر. بالإضافة إلى ذلك، يجري العمل سنوياً على تحسين القاعدة المادية والتقنية للمؤسسة.

134- وبالتعاون مع المركز الجمهوري للتعليم والمناهج، تمت الموافقة على مناهج دراسي وأربع خطط أساسية لتلك المؤسسة للمرحلة الأولى من التعليم العام للسنة الدراسية 2019-2020، وذلك بهدف توفير التعليم حتى الصف الـ 12 للطلاب الذين درسوا فقط حتى الصف الثاني وتسربوا لأسباب مختلفة من عملية التعليم العام في المرحلتين الثانية والثالثة (الصفوف 5-12) في السنوات الدراسية 2017-2018 و 2018-2019 و 2019-2020 و 2020-2021.

135- وقد أعدت إدارة التعليم قبل المدرسي والثانوي مشروع إجراءات التخطيط والتدريس والتقييم في مؤسسات التعليم الثانوي عن بعد، وهو يُستخدم كوسيلة تعليمية ومنهجية.

136- وخلال الفترة 2017-2020، قامت المؤسسة التعليمية بتدريب 626 امرأة وفتاة، بينهن قادمات من المناطق الريفية. ومن بين النساء والفتيات الفقيرات اللاتي يعانين من الإعاقة الجسدية، التحق 51 امرأة وفتاة بمؤسسات التعليم عن بعد مجاناً، وهناك 54 امرأة وفتاة يدفعن 50 في المائة من تكلفة العقد الدراسي. ويستخدم طلاب هذه المجموعة الكتب المدرسية بالمجان.

137- وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، حصلت 222 فتاة على شهادة التعليم الأساسي العام في المؤسسة الحكومية للتعليم الثانوي العام (بالمراسلة) للمراهقين والبالغين، وحصل 205 أشخاص على شهادة التعليم الثانوي العام، والتحق 53 شخصاً بمؤسسات التعليم العالي، حيث يواصلون تعليمهم.

138- وفي السنة الدراسية 2020-2021، تعمل 84 مؤسسة للتعليم التكميلي في البلاد، وينشط في إطارها 1 719 نادياً لتنمية الطفولة، يغطي مجموعها برنامجاً تدريبياً يشمل 56 587 تلميذاً - عضواً في النوادي، من بينهم 34 391 فتاة. وبذلك ارتفع عدد التلاميذ المنتسبين إلى النوادي مقارنة بعام 2017 بمقدار 6 480 طفلاً، كما ارتفع عدد الفتيات مقارنة بعام 2017 بمقدار 3 795 فتاة.

حقوق المرأة⁽⁹²⁾

139- يعتبر تعزيز المشاركة السياسية للمرأة وزيادة عدد النساء في الخدمة المدنية أولوية في استراتيجية التنمية الوطنية حتى عام 2030 وفي برنامج الدولة للتعليم والتوظيف ولتعيين النساء والفتيات الموهوبات في مناصب قيادية للفترة 2017-2022.

140- وفي عام 2017، أنشئ فريق عامل تحت إشراف المكتب التنفيذي لرئيس الجمهورية لتحسين الصكوك المعيارية القانونية من أجل القضاء على القوالب النمطية الجنسانية وحماية حقوق المرأة ومنع العنف العائلي. وأنشئت في إطار هذا الفريق العامل 3 أفرقة فرعية تُعنى بما يلي: (أ) دراسة القضايا المتعلقة بالقضاء على القوالب النمطية الجنسانية، في إطار لجنة شؤون المرأة والأسرة؛ (ب) حماية حقوق المرأة، تحت إشراف وزارة العدل؛ (ج) منع العنف العائلي، تحت إشراف النيابة العامة. وأجرت هذه الأفرقة تحليلاً لأكثر من 50 من الصكوك المعيارية القانونية وقُدمت المقترحات المناسبة.

141- وقد أنشئ 110 مراكز إعلامية واستشارية في إطار لجنة شؤون المرأة والأسرة، وفي إدارات وقطاعات شؤون المرأة والأسرة التابعة للهيئات التنفيذية الحكومية في المناطق والمدن والمقاطعات،

وفيها يقدم المحامون وعلماء النفس المساعدة العملية للمواطنين. وخلال الفترة 2017-2020، جرى التواصل مع المراكز على النحو التالي: في عام 2017 - 134 55 شخصاً (636 امرأة و925 رجلاً)؛ وفي عام 2018 - 651 11 شخصاً (400 امرأة و251 رجلاً)؛ وفي عام 2019 - 193 9 رجلاً (253 6 امرأة و940 رجلاً)؛ وفي عام 2020 - 172 9 (683 امرأة و489 رجلاً).

142- وتنظم لجنة شؤون المرأة والأسرة بانتظام أنشطة توعية لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على القوالب النمطية الجنسانية في جميع قطاعات المجتمع. وفي عام 2020، تم تنظيم أكثر من 5 مهرجانات، و686 لقاءً، و739 نوعاً من الأنشطة التعليمية والثقافية ومن أعمال التثقيف والتوعية، و154 دورة تدريبية وإعلامية واستشارية، و60 اجتماع مائدة مستديرة، و45 نشاطاً، و76 حدثاً رياضياً، ووزع على السكان أكثر من 757 370 مادة إعلامية وترويجية حول قضايا الساعة المتعلقة بحماية حقوق المرأة، بما في ذلك مشاكل القضاء على التصورات النمطية في المجتمع.

143- وتنفذ وزارة العمل والحماية الاجتماعية أنشطة تهدف إلى تحسين مشاركة أكثر من 2 230 فتاة في التدريب والتعليم التقني والمهني⁽⁹³⁾.

حقوق الطفل⁽⁹⁴⁾

144- عملاً بلائحة لجان حقوق الطفل، أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الطفل التي تضم 6 أفرقة خبراء تُعنى برصد تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل في مجالات من قبيل إيداع الأطفال في المؤسسات وقضاء الأحداث والأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وغيرها.

145- وفي 29 حزيران/يونيه 2017، تمت الموافقة على برنامج إصلاح نظام العدالة للأطفال، للفترة 2017-2021، وعلى خطة عمل لتنفيذه⁽⁹⁵⁾.

146- وفي 2 كانون الثاني/يناير 2020، اعتُمد قانون طاجيكستان بشأن نظام الوقاية والحماية من جنوح الأحداث.

147- ووفقاً لقانون طاجيكستان بشأن مسؤولية الوالدين عن تربية الأطفال وتعليمهم، أنشئت مقر خاصة في جميع المؤسسات التعليمية؛ وافتُتحت غرف منفصلة يجري فيها العمل الفردي مع أطفال الأسر المحرومة الذين تصعب تربيتهم؛ وتجرى بانتظام محادثات عامة بين ضباط إنفاذ القانون والطلاب والوالدين لمنع جنوح الأحداث وانضمامهم إلى مختلف الأحزاب والحركات المتطرفة والإرهابية.

148- وفي المؤسسات التعليمية، أنشئت لجان لحماية حقوق الطفل تقوم بانتظام بأعمال التثقيف والتوعية بين الأطفال والمراهقين وأعضاء هيئات التدريس ولجان الوالدين المعنية بحماية حقوق الطفل.

149- ووفقاً لقانون الأسرة في جمهورية طاجيكستان، يُحدد سن الزواج بثمانية عشر عاماً. ويجوز للمحكمة، في حالات استثنائية، خفض سن الزواج بما لا يزيد عن سنة واحدة.

150- وينص القانون الجنائي على مسؤولية جنائية عن "تزويج فتاة لم تبلغ السن القانوني للزواج" (المادة 168) وعن "الزواج من شخص لم يبلغ السن القانوني للزواج" (المادة 169 من القانون). وخلال الفترة 2017-2020، رفعت سلطات الادعاء 36 قضية جنائية بموجب المادة 168 (في عام 2017 - 9 قضايا، وفي عام 2018 - 7 قضايا، وفي عام 2019 - 10 قضايا، وفي عام 2020 - 10 قضايا)، و27 قضية جنائية بموجب المادة 169 (في عام 2017 - 11 قضية، وفي عام 2018 - 5 قضايا، وفي عام 2019 - 5 قضايا، وفي عام 2020 - 6 قضايا). وخلال الفترة 2016-2020، نظرت المحاكم في 78 قضية جنائية بموجب المادتين 168 و169 من القانون الجنائي، أُدين فيها 146 شخصاً (بينهم 52 امرأة).

151- وعملاً على القضاء على القوالب النمطية والمواقف التي تميز ضد المرأة، وإنكأء للوعي بالنتائج السلبية للزواج المبكر، أجرى قسم الوقاية من جنوح الأحداث والشباب بوزارة الداخلية في طاجيكستان 66 442 نشاطاً للتثقيف والتوعية وعروضاً تلفزيونية وإذاعية من خلال مؤسسات تملكها الدولة وفي أماكن العمل والأحياء (في عام 2016- 10 004 أنشطة، وفي عام 2017- 12 382 نشاطاً، وفي عام 2018- 14 350 نشاطاً، وفي عام 2019- 15 511، وفي عام 2020- 14 195 نشاطاً).

منع العنف ضد الأطفال⁽⁹⁶⁾

152- بموجب المرسوم الحكومي رقم 29 المؤرخ 25 كانون الثاني/يناير 2017، تمت الموافقة على لائحة لجان حقوق الطفل، وتتمثل مهام هذه اللجان في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حماية الأطفال من العنف الجسدي والجنسي والنفسي وغير ذلك من أشكال العنف، والمشاركة في تنظيم العمل للكشف عن المعاملة القاسية للأطفال.

153- وبأمر من وزير التربية والعلوم في طاجيكستان، رقم 2200، صدر في حزيران/يونيه 2018، أنشئ فريق عامل وضع مبادئ توجيهية للعاملين في المؤسسات التعليمية لمنع جميع حالات العنف ضد الأطفال والاستجابة لها.

154- وخلال الفترة 2017-2020، أجرى مفوض حقوق الطفل وفريق الرصد التابع له عملية رصد في 144 مؤسسة للأطفال (في عام 2017- 29 مؤسسة، وفي عام 2018- 43 مؤسسة، وفي عام 2019- 46 مؤسسة، وفي عام 2020 - 26 مؤسسة).

155- وأجرى مكتب المدعي العام 860 عملية تفتيش (في عام 2017- 198 عملية؛ وفي عام 2018- 225 عملية؛ وفي عام 2019- 212 عملية؛ وفي عام 2020- 225 عملية) للتحقق من الامتثال لمتطلبات قانون مسؤولية الوالدين عن تربية الأطفال وتعليمهم. ونتيجة لهذه العمليات صدر 680 أمراً، وقُدّم 253 احتجاجاً، و1 006 مذكرات لإزالة الأسباب والظروف المؤدية إلى ارتكاب الانتهاكات، وصدر 2 822 قراراً باتخاذ إجراءات تأديبية، و124 قراراً باتخاذ إجراءات مالية، و177 قراراً باتخاذ إجراءات إدارية، ورُفعت 744 قضية جنائية.

156- وفي الفترة بين عامي 2017 و2020، بدأ مكتب المدعي العام 49 قضية جنائية في جريمة منصوص عليها في المادة 174 من القانون الجنائي لطاجيكستان (هي جريمة عدم الوفاء بالالتزام تربية قاصر)، منها 30 قضية جنائية ضد معلمين و19 قضية جنائية ضد والدين.

157- ووضعت الوزارات والإدارات المعنية خطط عمل لإجراء أعمال التوعية وتنظيم الحلقات الدراسية والدورات التدريبية والأحاديث العامة والشخصية مع الأطفال والمراهقين والوالدين. وفقاً لهذه الخطط، يعقد الأشخاص المسؤولون في لجان حقوق الطفل، بالاشتراك مع موظفي مكتب المدعي العام وممثلي السلطات المحلية، اجتماعات وأحاديث في المدارس والمؤسسات والمنظمات الأخرى حول القضايا المتعلقة بمشاكل حياة الأطفال ومسؤولية الوالدين والمعلمين والمجتمع عن تربية الأطفال والمراهقين، وكذلك قضايا الامتثال لقواعد قانون طاجيكستان بشأن مسؤولية الوالدين عن تربية الأطفال وتعليمهم. وخلال الفترة 2017-2020، عُقد 5 989 مؤتمراً وحلقة دراسية واجتماعاً ومناقشات واجتماعاً مائدة مستديرة حول هذا الموضوع.

158- وعملاً على توعية الوالدين، ولا سيما في الأسر المحرومة والأسر التي سُجلت فيها حالات عنف ضد الأطفال والنساء، وعلى منع تخلف الأطفال عن المدرسة وإشراكهم في التعليم الإلزامي، قامت لجنة شؤون المرأة والطفل، بالتعاون مع مركز المعرفة الذاتية للمرأة في دوشانبي، وهو مؤسسة حكومية، ومع الإدارات والقطاعات المعنية بشؤون المرأة والأسرة لدى الهيئات التنفيذية الحكومية على مستوى مناطق دوشانبي، بعقد اجتماعات وأعمال للتوعية في هذا المجال، تم فيها توزيع أكثر من 2 000 نسخة من النشرات.

159- ومنذ عام 2018، ينفذ مكتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في طاجيكستان، بالشراكة مع المنظمات العامة المحلية وبمساعدة الهيئات التنفيذية الحكومية المحلية، مشروعاً للمساعدة في منع العنف ضد الأطفال والمراهقين في مجتمعات محلية تجريبية في طاجيكستان شملت ثلاث مناطق تجريبية (روداكي، وبوبوجون غافوروفسكي، ومدينة بنجيكنت)، ويجري فيها تدريب 90 أسرة ومعلمي المدارس الثانوية على منع العنف ضد الأطفال.

محاربة أسوأ أشكال عمل الأطفال وحظر العمل الجبري(97)

160- في 14 أيار/مايو 2019، تم التصديق على بروتوكول عام 2014 لاتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1930 المتعلقة بالعمل الجبري أو الإلزامي.

161- وبناءً على أمر من وزير العمل والهجرة والتشغيل مؤرخ في 2 نيسان/أبريل 2015، أنشئ المجلس التنسيقي المشترك بين الإدارات للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وهو ينسق عمل المنظمات الحكومية والعامة في تنفيذ البرامج والخطط، ويقدم الاقتراحات والتوصيات بشأن تنفيذ سياسة الدولة للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تطوير ومراعاة البرامج الإقليمية القائمة والتدابير الأخرى التي تهدف إلى منع أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليها. وتُنَفَّذُ أنشطة المجلس على أساس خطة العمل للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال للفترة 2015-2020.

162- وفي أيار/مايو 2009، أنشئ قطاع رصد عمل الأطفال في وزارة العمل والهجرة والتشغيل. وتُنشر المعلومات عن هذا القطاع على الموقع الوطني www.no-childlabour.tj. وهو يعمل بشكل وثيق مع المجلس التنسيقي للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال.

163- وفي فترة السنتين 2017-2018، تم إخراج 80 طفلاً (43 فتاة، 37 فتى) من عمالة الأطفال، وأوقفت محاولات لاستخدام عمالة الأطفال شملت 120 طفلاً (64 فتاة، 56 فتى).

164- وفي عام 2017، قام البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال وفريق الدعم التقني للعمل اللائق ومكتب منظمة العمل الدولية لأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، بالتعاون مع الوكالات الحكومية الرئيسية، بوضع ونشر مبادئ توجيهية لتنظيم وتنفيذ رصد عمالة الأطفال في طاجيكستان.

165- وبحلول عام 2018، توسع نظام رصد عمالة الأطفال ليشمل 12 مقاطعة: دوشانبي، وإسفار، وخوروغ، وكولياب، وشوغنان، وروشتكالا، وإسترافشان، ودانغارا، وكذلك آيني، وفوسي، وروداكي، وبوبوجون غافوروفسكي.

166- وخلال الفترة 2018-2020 أجرت دائرة مراقبة العمل والهجرة والتوظيف الحكومية، بالتعاون مع مكتب المدعي العام وهيئة التفتيش الضريبي ولجنة حقوق الطفل واللجنة الحكومية للبحث التلفزيوني والإذاعي (القناة الأولى وقناة دوشانبي 150) HD عملية تفتيش على الاستخدام غير القانوني لعمل الرجال والنساء والقصر في منظمات ومؤسسات المدن والمناطق المختلفة في طاجيكستان. وكشفت هذه العمليات عن 1 946 حالة من الأنشطة غير الرسمية للمواطنين شملت 1 285 رجلاً و537 امرأة و124 قاصراً.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(98)

167- في 28 تشرين الأول/أكتوبر 2016، اعتمد برنامج تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2017-2020 وخطة تنفيذه⁽⁹⁹⁾.

168- ولدى وزارة الصحة والحماية الاجتماعية حوالي 100 مؤسسة، منها 43 قسماً للمساعدة الاجتماعية في المنزل، و48 مركزاً للخدمات الاجتماعية لذوي الإعاقة وكبار السن خلال النهار، و8 دور للإيواء و3 مراكز تأهيل مختلفة.

- 169- وتجري سنوياً عملية لإعادة حساب المعاشات التقاعدية والاستحقاقات المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة ومقايستها.
- 170- ومنذ عام 2017، وبدعم من اليونسيف وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبمشاركة ممثلين عن المنظمات العامة للأشخاص ذوي الإعاقة، تُجري وزارة الصحة والحماية الاجتماعية بانتظام أنشطة للتوعية بالإعاقة وبالأشخاص ذوي الإعاقة على جميع مستويات المجتمع (بما في ذلك على مستوى السلطات المحلية والعاملين في المجال الطبي والمؤسسات التعليمية ووسائل الإعلام، وما إلى ذلك).
- 171- وأنشأت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية⁽¹⁰⁰⁾ قاعدة بيانات إلكترونية موحدة بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفي عام 2020، تم تسجيل 153 556 شخصاً من ذوي الإعاقة، مما يمثل 1,6 في المائة من مجموع سكان البلاد.
- 172- ويوجد معهد وطني لبحوث الخبرة الطبية الاجتماعية وتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة تابع لوزارة الصحة والحماية الاجتماعية. وبالإضافة إلى أعمال البحوث في مجال الخبرة الاجتماعية والعمالية وتطوير أساليب وتقنيات جديدة لإعادة التأهيل، يستهدف المعهد الأوجه العملية من أنشطة إعادة التأهيل الطبي الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة. ويحتوي القسم السريري في المعهد على 60 سريراً، حيث تجري دراسة حالة للأشخاص ذوي الإعاقة باستخدام مختلف تصنيفات الأمراض. كما يضم المعهد قسماً تشخيصياً (مختبر سريري وكيميائي حيوي، وغرفة للتشخيص بالموجات فوق الصوتية ولتشخيص وظائف التنفس الخارجية)، وقسماً للمعالجة الفيزيائية، وقاعة للرياضة العلاجية لتأهيل الأطفال والبالغين، وعيادات خارجية أكثر تخصصاً (أخصائي أمراض الأعصاب للأطفال والكبار، وطبيب أطفال، وطبيب قلب، وطبيب نسائي، وجراح عظام، وطبيب أسنان، وطبيب نفسي، ومعالج لمشاكل النطق). وتستقبل العيادة كل عام مرضى مصابين بأمراض مختلفة: أكثر من 1 500 مريض في المستشفى و600 مريض في العيادات الخارجية.
- 173- وفي عام 2020، اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم للفترة 2021-2030⁽¹⁰¹⁾. ويتضمن مشروع قانون التعليم فصلاً منفصلاً عن شمولية التعليم.
- 174- وخلال السنة الدراسية 2020-2021، سُجِّل 10 485 طفلاً من ذوي الإعاقة (بينهم 4 067 فتاة)، منهم 7 362 طفلاً سُجِّلوا في مؤسسات تعليمية، و651 طفلاً في مؤسسات ما قبل المدرسة، و1 642 طفلاً في مؤسسات متخصصة، بينما يجري تعليم 830 طفلاً في المنزل (فردياً).
- 175- وافتتحت وزارة التربية والعلوم، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مكاتب في المعهد الجمهوري للتدريب المتقدم وإعادة تدريب العاملين في مجال التعليم، وفي فروع المعهد. وتضم هذه المكاتب جميع المعدات والتجهيزات اللازمة للأطفال ذوي الإعاقة.
- 176- وفي الفترة 2017-2020، نُظمت 16 دورة لـ 362 من معلمي المدارس الداخلية، و40 دورة لـ 921 من معلمي رياض أطفال، و7 دورات لـ 120 معلماً، و12 دورة لـ 266 من مديري رياض الأطفال، و3 دورات لـ 95 من مديري المدارس الداخلية.
- 177- ويقوم التحالف الوطني لأولياء أمور الأطفال ذوي الإعاقة بجمهورية طاجيكستان، وهو يشمل 36 منظمة، بأعمال كبرى لتحقيق شمولية التعليم. ويجري التحالف، بالاشتراك مع وزارة التربية والعلوم، دورات تدريبية منتظمة لمعلمي مؤسسات ما قبل المدرسة ومدارس التعليم العام ومهنيي الرعاية الصحية والتعليم الخاص حول الأساليب المبتكرة للتدخل المبكر، في مختلف مدن طاجيكستان ومناطقها.

حقوق المهاجرين (102)

178- ساندت طاجيكستان الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، الذي اعتمده الجمعية العامة في 19 كانون الأول/ديسمبر 2018.

179- ولدى طاجيكستان موقع على الإنترنت <http://muhojir.info/>، يتيح للمهاجرين تلقي خدمات المشورة. كما يشمل موقع وزارة العمل والحماية الاجتماعية صفحة مخصصة للهجرة <http://mehnat.tj/migration/>.

180- وتوخياً لفعالية استخدام القوى العاملة داخل البلاد وخارجها وضمان تنوع هجرة العمالة لمواطني بلدنا في الخارج، أبرمت اتفاقات للتعاون مع دول أجنبية، منها كازاخستان⁽¹⁰³⁾، والإمارات العربية المتحدة⁽¹⁰⁴⁾، وقطر⁽¹⁰⁵⁾، وروسيا.

181- وضماناً لظروف العمل الجيدة والأجور اللائقة للعمال المهاجرين من أجل تنوع العمالة المهاجرة لمواطني طاجيكستان، تعتزم وزارة العمل والحماية الاجتماعية حالياً التعاون مع البلدان الأوروبية، بما في ذلك ألمانيا وبولندا والدنمارك والسويد وتوقيع اتفاقات مشتركة مع هذه البلدان، على مستوى الإدارات أو على مستوى الحكومات، لاجتذاب العمالة من طاجيكستان، وذلك بهدف ضمان حماية حقوق ومصالح العمال المهاجرين في هذه البلدان. كما أجريت دراسات وتحليلات لأسواق العمل في بلدان من قبيل أذربيجان وقطر وكوريا الجنوبية، وتم إعداد مشاريع اتفاقات حكومية دولية في مجال العمالة المهاجرة لإرسال عمال مهاجرين إلى هذه البلدان.

Notes

- ¹ Настоящий доклад подготовлен рабочей группой Комиссии при Правительстве по выполнению международных обязательств в области прав человека с привлечением ответственных лиц министерств и ведомств при широкой консультации институтов гражданского общества (ИГО) и международных организаций (МО). Полученные комментарии от ИГО и МО, там, где это возможно, были приняты во внимание в окончательном документе.
- ² A/HRC/33/11.
- ³ Принято распоряжением Президента Республики Таджикистан №АП-901, от 7 июня 2017 года.
- ⁴ Текст Национального плана в приложении 1 к настоящему докладу.
- ⁵ Рекомендации 115.1–115.8, 115.113, 118.1, 118.2, 118.7–118.9.
- ⁶ В рабочую группу по подготовке плана действий входили представители Исполнительного аппарата Президента РТ, Офиса Уполномоченного по правам человека, министерств юстиции, образования и науки, труда, миграции и занятости населения, здравоохранения и социальной защиты, финансов в сотрудничестве с организациями лиц с инвалидностью и международными организациями, в том числе ПРООН, ЮНИСЕФ и др.
- ⁷ Рекомендация 115.23.
- ⁸ Рекомендации 115.34, 115.35.
- ⁹ <http://notabene.tj/Doc/Kaz/compl/Government%20PoA%20on%20UNCRC%20CO3,%20OP1,%20P2,%202018-%202022,%20ENG.pdf>
- ¹⁰ Рекомендации 115.17–115.22, 115.24.
- ¹¹ 28 марта 2012 года Аккредитационный Подкомитет Комитета ООН по международной координации деятельности национальных правозащитных учреждений присвоил Уполномоченному по правам человека в РТ статус «В».
- ¹² Поправки в Закон РТ «Об Уполномоченном по правам человека в РТ» от 15 марта 2016 года.
- ¹³ Для реализации рекомендаций создана Рабочая группа при Уполномоченном по правам человека из числа представителей Исполнительного Аппарата Президента Республики Таджикистан, Маджлиси намояндагон Маджлиси Оли Республики Таджикистан, Министерство иностранных дел, Министерство юстиции, Министерство финансов и офиса Уполномоченного по правам человека, проект закона подготовлен на основе изучения законодательства регулирующий деятельность правозащитных институтов Азербайджана, Армении, Грузии, Молдовы, Российской Федерации и Украины, которые имеют статус «А».
- ¹⁴ рекомендации 118.11–118.14, 118.21, 118.23.

- 15 утверждена постановлением Правительства Республики Таджикистан 29 сентября 2020 года № 526.
- 16 утверждена постановлением Правительства Республики Таджикистан от 3 мая 2014 года, №294.
- 17 утверждена постановлением Маджлиси намоёндагои Маджлиси Оли от 1 декабря 2016 года, № 636.
- 18 утверждена указом Президента РТ от 19 апреля 2019 года, № 1242.
- 19 утверждена постановлением Правительства РТ от 2 июля 2015 года, № 425.
- 20 Приложение 1 к постановлению Правительства Республики Таджикистан от 30 июля 2020 года, № 431.
- 21 рекомендации 115.85, 115.105, 115.109-115.111.
- 22 Основным партнером УПЧ при реализации программы является Программный офис ОБСЕ в Душанбе.
- 23 утверждены 27 ноября 2020 года решением Коллегии Министерства образования и науки. Республики Таджикистан.
- 24 Рекомендации 115.32, 115.89.
- 25 ОО «Национальное объединение инвалидов Таджикистана, ОО слепых Республики Таджикистан, ОО «Национальное объединение глухих РТ» ОО «Лига женщин инвалидов «Иштирок».
- 26 Рекомендации 118.21, 118.23, 115.45, 115.98.
- 27 ст. 119 Кодекса об административных наказаниях РТ.
- 28 от 25 февраля 2017 года под номером №89.
- 29 утвержден Национальным координационным комитетом по ВИЧ\СПИД, туберкулезу и малярии, 30 августа 2017 №40.
- 30 рекомендации 115.58–115.62, 118.25, 118.26.
- 31 В диспозицию части 1 статьи 143 прим 1 УК РТ было добавлено **третье лицо** «1) Умышленное причинение физических и (или) психических страданий, совершенное лицом, производящим дознание или предварительное следствие или иным должностным лицом либо с их подстрекательства или с молчаливого согласия либо с их ведома другим лицом с целью получить от пытаемого или третьего лица сведения или признания или наказать его за действие, которое совершило оно **или третье лицо** или в совершении которого оно подозревается, а также запугать или принудить его или третье лицо или по другой причине, основанной на дискриминации любого характера». Санкции были увеличены: по части 1 - с 5 до 8 лет лишения свободы (было от двух до пяти лет) с лишением права занимать определенные должности или заниматься определенной деятельностью сроком до пяти лет (было до трех лет); по части 2 – с 8 до 12 лет лишения свободы (было с пяти до восьми) с лишением права занимать определенные должности или заниматься определенной деятельностью сроком с 5 до 10 лет (было до пяти лет) и по части 3 – с 12 до 15 лет лишения свободы (было с 10 до 15) с лишением права занимать определенные должности или заниматься определенной деятельностью сроком с 10 до 15 лет (было до пяти лет). Из санкции по части первой статьи 143 прим 1 УК РТ извлекли вид наказания в виде штрафа.
- 32 Рекомендации 115.80, 115.82–115.84, 118.37.
- 33 Постановлением Правительства Республики Таджикистан.
- 34 1 мая 2018 года совместным Приказом Министерства юстиции РТ и МЗСЗН РТ № 40/402.
- 35 Поправки от в 14 мая 2016 года.
- 36 Поправки от 4 июля 2020 года.
- 37 Поправки от 2 января 2020 года.
- 38 утверждено Распоряжением Уполномоченного по правам человека в Республике Таджикистан Зарифом Ализода за № 2 от 31 декабря 2013 года.
- 39 Деятельность осуществляется совместно с Коалицией против пыток и безнаказанности при экспертной поддержке Хельсинского фонда по правам человека (Польша).
- 40 рекомендации 115.76, 118.33, 118.34.
- 41 Постановлением Правительства РТ. Информация доступна на <http://www.antitip.tj/ru/about.html>
- 42 27 мая 2020 года Постановлением Правительства (№ 280).
- 43 при поддержке Посольства США в Таджикистане.
- 44 Сеть состоит из 20 НПО и оказывает реабилитационную и реинтеграционную поддержку ЖТЛ. Сеть сотрудничает с миссией МОМ в Таджикистане, а также с Межведомственной комиссией по противодействию торговле людьми, МВД, прокуратурой, Агентством труда и занятости населения РТ и др.
- 45 услуги оказываются ОО «Фемида».
- 46 Рекомендации 115.29, 115.37, 115.63–115.69, 115.86, 118.8, 118.9, 118.22, 118.27, 118.31, 118.28-118.32.

- ⁴⁷ В том числе: - Положение о комнатах медико-социальной реабилитации женщин, пострадавших от насилия, при центральных клинических больницах и родильных домах МЗСЗН, утверждён приказом МЗСЗН от 20 октября 2018 года, №973;
- Типовое положение об организации и деятельности приютов для жертв насилия в семье, утверждён приказом МЗСЗН РТ №1105 от 11 декабря 2018г.;
 - Инструкция для сотрудников сферы социальной защиты населения по реагированию на случаи насилия в семье, утверждён приказом МЗСЗН РТ, №443 от 11 мая 2018г.;
 - Инструкция для медицинских работников по реагированию на случаи насилия в семье, утверждён приказом МЗСЗН РТ, №443 от 11 мая 2018г.;
 - Стандарты качества социальных услуг, предоставляемых жертвам насилия в семье в РТ, утверждён приказом МЗСЗН РТ от 13 декабря 2019 года, № 967;
 - Инструкция для деятельности сотрудников отделов КДЖС по реализации гендерного равенства и предотвращению насилия в семье, утверждён приказом Председателя КДЖС №159 от 08.11.2018г.;
 - Инструкция для работников образовательных учреждений по предотвращению и реагированию на случаи насилия в отношении детей (Постановление №11 Научно-методического Совета МОН РТ от 21.12.2017г.);
 - Инструкция по организации деятельности сотрудников внутренних дел по предупреждению, устранению и реагированию на случаи насилия в семье (Приказ министра МВД РТ № 276\з от 20.04.2016 г.);
 - Инструкция для юристов государственных юридических бюро по оказанию первичной юридической помощи пострадавшим от насилия в семье при Министерстве юстиции РТ (Утверждён приказом директора ГЮБ от 08 ноября 2018года, №12).
- ⁴⁸ от 28.03 в 2019 году № 193-47 “О внесении изменений и дополнений в совместный приказ Министерства здравоохранения и социальной защиты населения и Министерства финансов Республики Таджикистан от 05.11.2014 года № 938-135”.
- ⁴⁹ разработана группой местных и международных экспертов в тесном сотрудничестве с КДЖС при поддержке Филиала ГОПА мБХ в РТ/Проекта PDV.
- ⁵⁰ Совместно с Филиалом ГОПА мБХ в РТ/Проекта PDV.
- ⁵¹ При поддержке Фонда Организации Объединенных Наций в области народонаселения (ЮНФПА) и представительства GORA в Таджикистане «Проект предотвращения домашнего насилия (PDV)».
- ⁵² При содействии Общественной организации «Фонд Евразии Центральной Азии-Таджикистан».
- ⁵³ Распоряжением Президента РТ от 26 февраля 2016 года создана рабочая группа по разработке проекта нового Уголовного кодекса РТ.
- ⁵⁴ Статья 153. Насилие в семье
1. Деяние, совершенное одним членом семьи по отношению к другому члену семьи, выразившееся в нанесении побоев, совершении иных насильственных действий, сопряженных с легкими вреда здоровью, изоляции, запугивании в целях навязывания воли или личного контроля над потерпевшей, лишении экономических средств, в том числе средств к существованию, пренебрежении, причинении потерпевшему легкого вреда здоровью, - наказывается обязательными работами на срок до ста двадцати часов либо исправительными работами на срок до пяти месяцев, либо арестом на срок до сорока суток.
 2. Деяния, предусмотренные частью первой настоящей статьи, совершенные: 1) в отношении двух или более членов семьи; 2) в связи с запросом или применением мер защиты; 3) в отношении женщины, заведомо для виновного, находящегося в состоянии беременности, несовершеннолетнего или лица, находящегося в беспомощном состоянии; 4) в присутствии несовершеннолетнего в отношении члена его же семьи; 5) повлекшие причинение вреда средней тяжести здоровью, - наказываются лишением свободы на срок до трех лет.
 3. Деяния, предусмотренные частями первой или второй настоящей статьи, повлекшие: 1) причинение тяжкого телесного повреждения вреда здоровью, смерть потерпевшего или иные тяжкие последствия; 2) повлекшие самоубийство или доведение до самоубийства; 3) совершенные с особой жестокостью, - наказываются лишением свободы на срок от двух до пяти лет.
 4. Деяния, предусмотренные частями первой, второй или третьей настоящей статьи, повлекшие смерть двух и более лиц, - наказываются лишением свободы на срок от четырех до семи лет.

- 55 2016 г.-1999, 2017 г.-2368, 2018 г.- 2552, 2019 г.-2657, 2020 г.-3062.
- 56 2016-621, 2017-538, 2018-496, 2019-600, 2020-599.
- 57 2016-4, 2017-5, 2018-0, 2019-1, 2020 году-0.
- 58 2016-205, 2017-168, 2018-132, 2019-129, 2020 году-116.
- 59 2016-67, 2017-2552, 2018-2823, 2019-2993, 2020 году -3435.
- 60 2016-548, 2017-950, 2018-1368, 2019-1450, 2020 году-1731.
- 61 рекомендации 115.87, 118.10, 118.24, 118.42, 118.45.
- 62 Указ Президента РТ №1042.
- 63 рекомендации 118.50–118.59, 118.65.
- 64 Постановлением Правительства РТ № 344.
- 65 рекомендации 115.88, 115.90, 118.42–118.44, 118.50, 118.61–118.66, 118.68, 118.70.
- 66 рекомендации 115.78–115.81, 118.35, 118.36, 118.67, 118.69, 118.38–118.40.
- 67 Указом Президента РТ от 5 апреля 2017 года №866.
- 68 рекомендации 115.92–115.95, 115.116.
- 69 постановлением Правительства РТ.
- 70 Постановлением Правительства РТ.
- 71 • Стратегия устойчивого развития школьного питания на период до 2027 г. (2017 г.);
 • Государственная программа репродуктивного здоровья в РТ на 2019-2022 годы (2019г.);
 • Программа профилактики ожирения и здорового питания в РТ на период 2019-2024 годы (2019г.);
 • Многоотраслевой план по улучшению питания в РТ на 2021-2025 годы (25 февраля 2021 года, №25).
- 72 рекомендации 115.96, 115.97.
- 73 Постановлением Правительства РТ 27 февраля 2020 года №117 и 118.
- 74 утвержденной Правительством Республики Таджикистан 2 декабря 2006 г, №514, финансируется из централизованного национального бюджета, отечественными и зарубежными инвесторами, глобальными финансовыми институтами, партнерами по развитию и самофинансированием предприятий водоснабжения и канализации в городах, районах и селах республики.
- 75 Из них: - за счет средств централизованного республиканского бюджета 32 млн 035,9 тыс. сомони или 115,3%;
 • за счет средств местного бюджета 18 млн 365,4 тыс. сомони или 99,2%;
 • за счет инвесторов 246 миллионов 144,5 тысячи сомони или 189,9 процента;
 • за счет собственных средств предприятий водоснабжения городов и районов страны 12 миллионов 67 тысяч сомони, что составляет 130,3% от необходимых средств.
- 76 рекомендации 115.31, 115.40, 115.43, 115.44, 115.91.
- 77 Утверждена постановлением Правительства Республики Таджикистан от 26 октября 2017 года, № 499.
- 78 Утверждена постановлением Правительства РТ от 30 декабря 2019 года, №644.
- 79 Трудовой кодекс РТ, Закон РТ «О социальной защите инвалидов», Закон РТ «О содействии занятости населения РТ» и др.
- 80 постановлением Правительства РТ №262.
- 81 рекомендации 115.101–115.103, 115.117, 115.77, 115.99, 115.100.
- 82 • Стратегия устойчивого развития школьного питания на период до 2027 г. (2017 г.);
 • Государственная программа репродуктивного здоровья в РТ на 2019-2022 годы (2019г.);
 • Программа профилактики ожирения и здорового питания в РТ на период 2019-2024 годы (2019г.);
 • Национальная коммуникационная программа на первые 1000 дней жизни ребенка на период 2020-2024 годы (2020г.);
 • Многопрофильный план улучшения питания в РТ на период 2021-2025 годы (25 февраля 2021 года).
- 83 От 14 мая 2019 года.
- 84 утверждена Распоряжением МЗСЗН РТ 9 ноября 2017 года.
- 85 Утверждена Постановлением Правительства Республики Таджикистан 27 февраля 2021 № 49.
- 86 Постановлением Правительства Республики Таджикистан года №211.
- 87 при поддержке Руководителя Бюро Управления ООН по наркотикам и преступности в Таджикистане.
- 88 Мониторинг проводится на основе приказа Министерства здравоохранения и социальной защиты Республики Таджикистан от 26 июля 2019 года №528, «Порядок организации мониторинга, анализа и оценки наркоситуации». На основании Распоряжения Правительства Республики Таджикистан «О предоставлении информации о наркоситуации в Республике Таджикистан» от 27 февраля 2020 года, № 15-ф центр ежеквартально составляет и предоставляет отчет согласно утвержденной форме.

- ⁸⁹ Незаконный оборот наркотических средств или психотропных веществ с целью сбыта.
- ⁹⁰ Статья 201. Незаконное обращение с наркотическими средствами или психотропными веществами, статья 202. Хищение наркотических средств или психотропных веществ, статья 202(1) Незаконные производство, изготовление, переработка, приобретение, хранение, сбыт, транспортировка или пересылка прекурсоров, статья 202(2). Хищение прекурсоров, статья 203. Вовлечение в потребление наркотических средств или психотропных веществ статья 204. Незаконное культивирование запрещенных к возделыванию растений, содержащих наркотические вещества статья 205. Организация или содержание притонов для потребления наркотических средств или психотропных веществ, статья 206. Незаконный оборот сильнодействующих или ядовитых веществ с целью сбыта, статья 206(1). Нарушение правил обращения с наркотическими средствами, психотропными веществами или прекурсорами, сильнодействующими или ядовитыми веществами.
- ⁹¹ рекомендации 115.28, 115.104, 115.106–115.108, 115.117.
- ⁹² Рекомендации 115.30, 115.36, 115.39–115.44, 118.22.
- ⁹³ в рамках компонента «Гендерное равенство – преодоление преград» проекта «Усиление профессионально-технического образования и обучения» при поддержке АБР.
- ⁹⁴ рекомендации 115.16, 115.27, 115.30, 115.70.
- ⁹⁵ Постановление Правительства РТ от 29 июня 2017 года, №322.
- ⁹⁶ рекомендации 115.71, 115.75.
- ⁹⁷ рекомендации 115.72–115.74.
- ⁹⁸ рекомендации 115.7, 115.112, 115.113, 115.114.
- ⁹⁹ Постановлением Правительства РТ №455.
- ¹⁰⁰ при технической помощи партнёров по развитию, в том числе Всемирного банка.
- ¹⁰¹ Утверждена [постановлением Правительства Республики Таджикистан от 29 сентября 2020 года, №526](#).
- ¹⁰² рекомендация 115.115.
- ¹⁰³ Подписаны 14–15 марта 2018 года.
- ¹⁰⁴ Подписаны в апреле 2018 г.
- ¹⁰⁵ вступило в силу 2 апреля 2020 года.
-